لبنان والعراق ومناطق السلطة الفلسطينية

عوامل الاستقطاب

جميل هلال

توطئة:

تم الانتهاء من إعداد هذه الدراسة في نهاية العام 2008، وهي بالتالي لا تعالج التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحات اللبنانية والعراقية والفلسطينية. ومركز كارنيغي للشرق الأوسط إذ ينشر هذه الدراسة للزميل الدكتور جميل هلال، فهو يثمّن بذلك قيمتها المعرفية والتحليلية الهامة، والتي لا ينتقص منها كون الفترة الزمنية محل البحث قد توقفت عند نهاية العام الماضي.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت

مقدمة

شهد كل من لبنان، والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة) في السنوات القليلة الماضية انقسامات داخلية حادة قادت إلى مواجهات مسلحة بين قوى ممثلة في مجالس نيابية أو تشريعية منتخبة ديمقراطياً، أي لديها بالتالي مؤسسات جاهزة لحل خلافاتها السياسية. فقد شهدت المجتمعات الثلاثة انتخابات عامة (على درجة مقبولة من الحرية والنزاهة)، أسهمت في الانقسام الداخلي، والصراع العنفي بدلاً من تعزيز الديمقراطية السياسية. الملفت أن الانقسام والاستقطاب الحاد في الحالات الثلاث، تم في ظل سيطرة خارجية أو تأثير خارجي قوي، وتحت تأثير مباشر لصراع إقليمي– دولي.

تهدف هذه الورقة إلى فهم الأسباب الرئيسة والعوامل المساعدة التي قادت إلى تفجّر الصراع الداخلي في المجتمعات الثلاثة في أوقات متقاربة، بهدف استخلاص توجهات ختامية إزاء السياسات التي يمكن أن تساهم في تحييد تأثير العوامل الرئيسة وتقليص وقع العوامل المساعدة على إنتاج الاستقطاب الحاد في المجتمعات الثلاثة. الحقول السياسية الوطنية خضعت وتخضع إلى حالة من الانكشاف الشديد تجعلها عرضة إلى انقسامات عمودية تقود إلى اقتتال داخلي. ويُقصد بمصطلح الحقل السياسي الوطني الفضاء الذي تشكّله وتتشكّل منه دولة أو سلطة مركزية ما. يتكوّن الحقل السياسي من الأحزاب والحركات السياسية التي تنشط فيه، وما يُعمل به من نظام حكم ونظام انتخابات أو أشكال تداول السلطة، وما يُحتكم إليه في تحديد شرعية النظام السياسي وفي تعيين قواعد اللعبة السياسية. في الحالات الثلاث، نحن أمام حقول سياسية وطنية تعاني من استقطاب حاد جعلها عرضة إلى احتراب داخلي يتمثّل في حالة الانكشاف الشديد أمام تدخلات القوى الخارجية، وإلى فعل قوى داخلية تتبنى هويات أوّلية أو فوق – وطنية.

أربعة عوامل رئيسة تطرح نفسها كمسببات أو محرّكات للاستقطاب الحاد، هي:

- **ضعف أو غياب أو تفكك الدولة (أو السلطة) الوطنية، ما يدفع نحو تسييس الهويات الأولية؛**
- **انكشاف الحقل السياسي الوطني أمام التدخل المباشر من قوى خارجية (إقليمية – دولية)؛**
- **انكشاف الحقل السياسي الوطني أمام ضغوط مباشرة من قوى سياسية داخلية مشكّلة وفق هويات أولية (دينية، طائفية، مذهبية، إثنية، عشائرية)؛**
- **تعرّض الحقول السياسة الثلاثة إلى تحولات مفصلية خلال العقدين الأخيرين مسّت البنية السياسية (دخول لاعبين جدد على الحقل السياسي وخروج آخرين منه)، ونظام الحكم، وتداول السلطة، ومحددات الشرعية السياسية، وقواعد اللعبة السياسية.**

وكما سنرى، فإن تأثيرات العوامل الأربعة المذكورة تصب في محصلة واحدة تتمثل في توسيع وتعميق انكشاف الحقل السياسي الوطني.

أما العوامل المساعدة للاستقطاب الحاد التي تم تحديدها، فهي:

– إجراء انتخابات عامة من دون تحديد وظائفها ومن دون الاتفاق على مجمل قواعد اللعبة السياسية؛

– النظام الرئاسي – البرلماني الأكثر توليداً للاستقطاب الحاد من النظام البرلماني أو الرئاسي؛

– شيوع خطاب استقطابي يتنافر مع المواطنة وبناء مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية؛

– تعرّض المجتمعات الثلاثة إلى هزات عنيفة وانعطافات حادة، وإلى تراجع في مستوى المعيشة والدخل لفئات واسعة من المجتمع؛

– اتساع الفروق في الثروة والدخل على نحو يعزز الإحساس بالغبن و "المظلومية"؛

وهذه كلها عوامل مساعدة كونها، كما ستوضح الورقة، تصب في تغذية الشروط والأوضاع المولّدة للعوامل الرئيسة التي تنتج أو تعيد إنتاج انكشاف الحقل السياسي الوطني.

<u>العوامل الرئيسة المحرّكة للاستقطاب الحاد</u>

برزت العوامل الرئيسة التالية كعوامل مولّدة للاستقطاب والاقتتال الداخلي، وهي عوامل حاضرة في المجتمعات الثلاثة ينبغي أن تؤخذ كحزمة بحكم ما لها من تأثيرات متبادلة وما يتولد عنها من انكشاف للحقل السياسي الوطني في الحالات الثلاث، يجعله قابلاً للتفجّر الداخلي.

1. ضعف أو غياب أو تفكك الدولة – السلطة الوطنية

تعرّضت مؤسسات الدولة (أو مؤسسات سلطة الحكم الذاتي) في المجتمعات الثلاثة إلى مواجهات مع قوى لم تكن قادرة على الصمود في وجهها أدت إلى تفككها الكلي كما حدث في العراق إثر احتلاله العام 2003، أو إلى شللها كما حصل في كل من لبنان (في مراحل مختلفة من تاريخه وحتى فترة قريبة) والسلطة الفلسطينية (منذ تأسيسها العام 1994، وتحديداً بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في خريف العام 2000). لم تعد الدولة أو السلطة المركزية قادرة على ممارسة السيادة داخل إقليمها أو توفير الأمن والحماية لمواطنيها، أو إقامة علاقات "ندية" مع الدول الأخرى. ومع ضعف مؤسسات الدولة أو سلطة الحكم الذاتي، باتت القرارات ذات البعد الوطني تُؤخذ خارج المؤسسات الوطنية، أي من قِبَلْ زعماء الطوائف وقادة الأحزاب السياسية. وبات ما يعرّف بـــ"الديمقراطية التوافقية" غطاء لتهميش مؤسسات الدولة. وقد يدفع تفكك أو انهيار الدولة الوطنية إلى ممارسة

قوى مسلحة أشكالاً من التطهير والتهجير الطائفي أو الإثني، أو إلى الاندفاع نحو الحسم العسكري الداخلي أو القتل على الهوية. ونماذج من هذه حصلت في لبنان خلال الحرب الأهلية اللبنانية التي انفجرت في منتصف السبعينيات، وفي العراق مابين 2005 و2007، وفي قطاع غزة في حزيران/يونيو 2007، وفي لبنان مجدداً في أيار/مايو 2008.

تُقر "الديمقراطية التوافقية" بتعدد مراكز القوى الطائفية والقومية والمذهبية في المجتمع (أي بالانقسامات العمودية في المجتمع). وفي سعيها إلى طمأنة هذه القوى على حقوقها وحرصها على مصالحها، فإنها قد تندفع إلى تشريع الطائفية و الإثنية السياسية (المحاصصة الطائفية و الإثنية) بحجة منع هيمنة طرف (طائفة أو إثنية) على الأطراف الأخرى، وبالتالي إعفاء الدولة من مسؤوليتها في حماية المواطن وتكريس حكم القانون. وتشير تجربة لبنان والعراق إلى أن المحاصصة الطائفية و الإثنية لا تمنع زعماء الأحزاب الطائفية و الإثنية من السعي إلى تغيير حجم الحصص كلما تغيّر ميزان القوى الداخلي (العسكري، الاقتصادي، الديموغرافي، إلخ) لصالح أحد الأطراف، أو الاستقواء، في سبيل ذلك، بالمراكز الإقليمية والدولية، ما يعني دعوة هذه المراكز إلى التدخل في تفاصيل ترتيبات الحقل السياسي الوطني. لذا، ينبغي الحذر من اختزال "الديمقراطية التوافقية" إلى تشريع لعملية تقاسم السلطة بين زعماء الطوائف وقادة الأحزاب السياسية، عبر وضعهم على رأس مؤسسات الدولة واستخدامهم هذه المواقع لتكريس وإشاعة الزبائنية، كآلية لإنتاج وإعادة إنتاج الولاء للزعيم السياسي أو الطائفي.

في الحالات الثلاث، أدى الاستقطاب الحاد إلى تعطيل كامل للمؤسسات الوطنية (برلمان، ورئاسة، وحكومة شبة مشلولة) لشهور طويلة في لبنان خلال أزمته الأخيرة، أو إلى تغييب هذه المؤسسات لفترات طويلة في كل من العراق والسلطة الفلسطينية.[i] وزاد هذا التعطيل والتغييب من حدة الاستقطاب في الحالات الثلاث. هناك من يعتبر أن ما أصاب لبنان والعراق والسلطة الفلسطينية من احتراب واستقطاب حاد، يعود إلى كونها جميعاً دولاً أو سلطات "فاشلة". ومثل هذا الرأي يخلط بين ما هو سبب وبين ما هو نتيجة. فسبب ضعف أو تفكك أو تهشّم مؤسسات الدولة الوطنية في الحالات الثلاث يكمن، في جزء هام منه، في ما تعرّضت إليه من تدخّل من قوى خارجية لم تكن قادرة على صدّها. هناك عوامل داخلية بالتأكيد (سآتي عليها) لكن التدخلات والضغوط والسيطرة الخارجية كانت العامل الحاسم في حجب السيادة عنها.

الافتقار إلى دولة وطنية ذات سيادة هو من أهم العوامل الرئيسة التي تُعرّض الحقل السياسي الوطني إلى انكشاف حاد. بل أن أحد مؤشرات ضعف الدولة الوطنية (وسلطة الحكم الذاتي) يتمثّل في استباحة حدودها

الإقليمية من حيث تهريب أموال وأسلحة وسلع أو أفراد، ومن حيث وتيرة الاختراقات الأمنية والعسكرية لهذه الحدود. ويتكشّف ضعف الدولة من خلال افتقارها إلى مركز مرجعي مؤسساتي ودستوري معتمد في اشتقاق قواعد اللعبة السياسية، وفي فصل الحقل السياسي عن الحقول الأخرى، وتحديداً في فصل مؤسسات الحقل السياسي عن مؤسسات الحقل الديني، وتنظيم العلاقة بين الحقلين السياسي والاقتصادي.

من مؤشرات الانكشاف، كثافة نشاط القوى و التضامنيات ذات الانتماءات الأصلية (الموروثة أو الأوّلية) والقائمة على الهويات فوق – وطنية (دينية، طائفية أو قومية أو إثنية أو عشائرية أو إديولوجية)، وتحديداً تلك التي تسيّس الفروق الدينية والمذهبية والطائفية و الإثنية بين المواطنين، أو تستهدف تسهيل السيطرة الخارجية على الحقل السياسي. في الحالات الثلاث، يواجه مشروع بناء الدولة الوطنية الديمقراطية صعوبات متنوعة الأسباب. فالحكم الذاتي الفلسطيني يزداد بعداً عن إمكانية التحوّل إلى دولة مستقلة لعوامل خارجية (وهي الأهم) وعوامل داخلية، بعد غياب دور ومرجعية منظمة التحرير. وفي العراق، اختُزلت الدولة، في النظام السابق، إلى أجهزة شديدة التمركز بيد الحاكم الزعيم. وجرى صبيحة الاجتياح الأميركي تفكيك مؤسسات الدولة العراقية (بما في ذلك حل الجيش، وتشريع المليشيات التابعة إلى أحزاب المعارضة السابقة) في مسعى الإطاحة بالنظام السابق، حيث جرى الخلط بين الدولة والنظام (وهو ما مارسه نظام صدام حسين). وخبرت مؤسسات الدولة في لبنان حالة شلل تام خلال فترة الحرب الأهلية (1975–1991)، وخلال فترة الأزمة التي تلت خروج الجيش السوري وانتخابات العام 2005، حتى اتفاق الدوحة في أيار/مايو 2008.

2. انكشاف الحقل السياسي الوطني أمام تدخلات مباشرة من قوى خارجية

من السهل الملاحظة بأن الحقول السياسية الثلاثة المستقطبة، تخضع إلى سيطرة وتدخلات قوى خارجية مباشرة؛ فأراضي السلطة الفلسطينية تخضع إلى احتلال إسرائيلي مباشر وإلى تأثيرات على قطبي النزاع الداخلي الفلسطيني من قِبَلْ قوى إقليمية ودولية. ويقبع العراق تحت احتلال عسكري أميركي، وتتنافس في التأثير على أقطابه المتنافسة، عدا الولايات المتحدة، إيران وبدرجة أقل السعودية والأردن وسورية. وحتى العام 2000، كانت أجزاء من الجنوب اللبناني تحت الاحتلال الإسرائيلي (و لاتزال مزارع شبعا وكفر شوبا محتلتين)، وبقي لبنان تحت الوصاية السورية المباشرة منذ العام 1976 وحتى انسحاب القوات السورية منه في نيسان/أبريل 2005. ويتنافس راهناً في التأثير على الحقل السياسي اللبناني، بالإضافة إلى سورية، كل من إيران والمملكة العربية السعودية (مدعومة من الولايات المتحدة الأميركية)، وإسرائيل بشكل غير مباشر (عبر التهديدات العسكرية وعبر علاقاتها الدولية وتحديداً مع الولايات المتحدة).

بتعبير آخر، يتنازع على التأثير على الحقول السياسية الثلاثة مراكز دولية وإقليمية متباينة المصالح والاستراتيجيات. ما يسترعي الانتباه هو التدخل الخارجي في تفاصيل شؤون الحقول السياسية الثلاثة من هذه المراكز. فعلى سبيل المثال، لا تخفي الإدارة الأميركية دعمها لتيار "14 آذار/مارس" (وتحديداً "تيار المستقبل"، والحزب التقدمي الاشتراكي)، ومساعد وزيرة الخارجية الأميركية اعتاد عند زيارته لبنان لقاء قيادات تيار "14 آذار/مارس" وتجنّب لقاء قادة تكتل "8 آذار/مارس". وفي العراق، حافظت السلطات الأميركية على علاقة يومية مع حكومة نوري المالكي (مع العلم أن في الحكومة وزراء تجمعهم علاقة جيدة مع الطرفين الأميركي والإيراني). ولا تخفي الإدارة الأميركية دعمها لرئيس السلطة الفلسطينية (محمود عباس) ولرئيس وزرائه (سلام فياض)، ولم تتأخر عن تلميع ودعم شخصيات فلسطينية "قوية" أو"معتدلة" بدلاً من معالجة جذر المشكلة. كما لم تخفِ عداءها لحركة وحكومة "حماس". ولا يخفي قادة حركة "فتح" وجود "فيتو" أميركي على الحوار الفلسطيني (بين "فتح" و"حماس").

سورية، خلال فترة وصايتها على لبنان، لم تكن تخفي هوية الشخصيات التي تؤيد ترشيحها لرئاسة الحكومة والجمهورية، ولا أسماء من تريد تجديد ولايتهم كرؤساء للجمهورية. وهي كانت، على صلة تفصيلية بمن يشغل المناصب الأولى في الدولة والحكومة، وكانت معنية بمجريات الحوارات والمصالحات الوطنية وبالقرارات الدولية والإقليمية المتعلقة بلبنان. كما اعتادت السعودية (على الأقل منذ اتفاق الطائف) متابعة ما يجري في لبنان، كما اعتادت إيران اهتمامها بما يجري في البلد. ومن الملاحظ أن المصالحات حين تتم فإنها تحدث على وقع تحوّلات في العلاقات بين المراكز الإقليمية. فعلى سبيل المثال، لم يتم لقاء أمين عام حزب الله مع رئيس تيار المستقبل في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2008 إلا بعد دخول تحسّن (نسبي) في أجواء العلاقة بين سورية والسعودية.

في الحقل السياسي الفلسطيني تتدخل قوى عدة، في مقدمتها إسرائيل والولايات المتحدة، تدخّلاً مباشراً في شؤون عدة، تشمل الإصلاح الإداري وشؤون الأمن، والانتخابات والاقتصاد. وكان كلاهما قد اتخذ موقفاً سلبياً من حركة "حماس"، قبل وبعد مشاركتها في الانتخابات التشريعية حيث اعتُبِرت تنظيماً "إرهابياً". في لبنان، اعتبرت إدارة الرئيس بوش "حزب الله" منظمة إرهابية. وبعد انتخاب الرئيس سليمان رئيساً للجمهورية، سارعت إلى الإعلان عن دعمه، وعن تأييدها لحكومة "الوحدة الوطنية" (التي تشكّلت على أثر اتفاق الدوحة برئاسة فؤاد السنيورة). كما أعلنت عن دعمها للجيش اللبناني ولتسليحه، وقام مندوبي الإدارة الأميركية بلقاء قياداته. وفي العراق، ساندت إدارة الرئيس بوش سياسياً وعسكرياً إجراءات حكومة نوري المالكي ضد "جيش

المهدي"، في الوقت الذي تولى الجيش الأميركي تشكيل وتمويل مجالس "الصحوة" من العشائر السنّية. وأوردت مصادر عراقية أمثلة عن تدخّل المخابرات الإيرانية لترتيب القوائم الانتخابية الشيعية في العام 2005.[ii]

سورية وإيران لا تخفيان تأييدهما لكل من "حزب الله" و"حماس" وتقيمان علاقات حميمة مع كليهما، في حين تدعم السعودية ومصر تيار "14 آذار/مارس" والسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس. وتولّت السعودية ومصر رعاية جلسات حوار بين "فتح" و"حماس"، وأجرت مصر خلال صيف 2008 لقاءات عديدة وتفصيلية مع كل القوى السياسية الفلسطينية. وأشارت تقارير صحافية إلى أن مصر تنوي دعوة سورية إلى حضور جلسات طاولة الحوار الوطني الفلسطيني المقرر عقدها في القاهرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2008، وأن الرئيس حسني مبارك أرسل رسالة إلى الرئيس بشار الأسد استهدفت الحصول على ضمانات بألا تعرقل دمشق المساعي المصرية.

اعتبارات عدة تجعل العراق موضع اهتمام كبير، منها احتياطه الكبير من الثروة النفطية، وموقعه الجيو – سياسي على حدود إيران وتركيا وسورية والسعودية والكويت والأردن، ومنها تكوينه الطائفي– الإثني التعددي. من هنا، اهتمام الولايات المتحدة وبريطانيا وإيران والسعودية وتركيا وسورية في التأثير على ترتيبات الحقل السياسي العراقي، ومسعى كل منها (بأوزان متباينة) إلى التأثير على التحوّلات في حقله السياسي. إيران تدعم أكثر من تنظيم سياسي شيعي (في المعارضة وفي الحكومة)، في حين تميل السعودية نحو تأييد تنظيمات سياسية سنّية (بما فيها "هيئة علماء المسلمين"، ومجموعات سلفية، وجماعة الإخوان المسلمين ومجموعات بعثية معتدلة) انطلاقاً من نظرتها السلفية (الوهابية) تجاه "الصحوة الشيعية"، وتخوّفها من تصاعد نفوذ إيران الإقليمي. ومن الجلي أن الولايات المتحدة تضغط على الحكومة العراقية للقبول بمسودة الاتفاق الأمني المشترك مع العراق والذي رفضته إيران وتنظيمات سياسية عراقية عدة، عسى أن تُبقي لنفسها ركيزة نفوذ في البلد.

باختصار، نستطيع القول أن الاستقطاب السياسي في الحالات الثلاث لم يحدث خارج إطار صراع إقليمي – دولي، قام في الفترة الأخيرة بين محور دول وقوى ما سُمّي بـــ"الاعتدال" (السعودية ومصر والأردن ودول أخرى) ومحور ما يُسمّى بـــ"الممانعة أو المقاومة" (إيران وسورية وينحاز إليه "حزب الله" و"حماس"). وكان قادة في محور "الاعتدال" قد عبّروا عن خشيتهم من تصاعد النفوذ الإيراني في المنطقة بعد أن بات العراق بلداً تحكمه حكومة شيعية منتخبة، وخشيتهم بالتالي من تشكّل "هلال شيعي" في المنطقة. تستند هذه الخشية إلى إطلالة على الشيعة في البلدان العربية (وتحديداً في العراق ولبنان) من منظور عقائدي يُغيّب عنهم هويتهم الوطنية. كما أنها نظرة تخشى من أن يتخطى الطموح الإيراني المشاركة المشروعة مع القوى الإقليمية الأخرى

في تقرير شؤون المنطقة إلى نزعة نحو التفرد والسيطرة. وتجدر هنا الإشارة إلى أن المحللين الإيرانيين أكثر وضوحاً في تحديد استراتيجية إيران إزاء العراق إذ يضعونها ضمن ثلاثة أهداف، هي: تأييد الحكومة العراقية التي تهيمن عليها أحزاب شيعية، وتدعيم سيطرتها على الوضع الداخلي بحيث يساهم ذلك في تعديل ميزان القوى الإقليمي؛ السعي إلى منع الولايات المتحدة من الخروج منتصرة من العراق؛ وتعزيز التأثير الإيراني على الشيعة في العراق من خلال تولّي الإشراف على إدارة المزارات الشيعية المقدسة وعلى المدارس الدينية.[iii] يجدر هنا التنويه إلى حقيقة أن إضعاف الدولة العراقية وصعود الدور الإقليمي الإيراني بدأ مع حرب الخليج في العام 1991، ومرّ عبر الحرب على أفغانستان في العام 2001، وانتهى باحتلال العراق وتفكيك دولته في العام 2003.

3. انكشاف الحقل السياسي الوطني أمام ضغوط القوى المحلية

تدفع خريطة الأحزاب والقوى السياسية في لبنان والعراق (حيث الغلبة للأحزاب الطائفية و الإثنية والمذهبية) إلى الاعتقاد بأن الاستقطاب قائم على مجرّد اعتبارات طائفية و إثنية ومذهبية، وفي تعتيم للرؤية إزاء قضايا الصراع وللأسباب المعرقلة لبناء مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية. يختلف الحقل السياسي العراقي بعض الشيء عن مثيليه اللبناني والفلسطيني بحكم فعالية أحزاب قومية (كردية) فيه. ويختلف الحقل السياسي الفلسطيني عن كلا الحقلين الآخرين لخلوّه من الأحزاب الطائفية والإثنية، وقيام التنظيمات السياسية على أسس أخرى. لكن هذه الاختلافات لم تمنع تعرّض ثلاثتها إلى استقطاب وصل إلى درجة استخدام العنف المسلح. ما يستحق التشديد عليه هنا هو الأساس السياسي التي يقوم عليه الاستقطاب في الحقول الثلاثة، لكن هذا لا يقلل من حقيقة أن المشكلة الفعلية تكمن في المحاصصة الطائفية – الإثنية في الحقلين اللبناني والعراقي، كون معظم الأحزاب السياسية الفاعلة هي أحزاب طائفية أو إثنية. أما في الحالة الفلسطينية، فالصراع بين حركتين يحرّك كل منها رؤية مختلفة من دون مرجعية وطنية جامعة (فحركة "حماس" لا تقبل الميثاق الوطني، ولا تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية).

الاستقطاب في لبنان قائم بين تكتلين، هما: "14 آذار/مارس"، و"8 آذار/مارس". وكلاهما تشكيلة متنوعة من أحزاب وتنظيمات ذات هويات وقواعد طائفية ومذهبية وتيارات فكرية مختلفة. لكن يجمع كل منها موقف سياسي عام؛ يقوم التكتل الأول على رفض الوصاية السورية، ويؤيد مفهوم تفرّد الدولة اللبنانية في السيطرة على السلاح في لبنان، بما فيها سلاح "حزب الله"، ويدعو إلى اعتماد سياسة للبنان تنسجم مع مواقف محور "الاعتدال" العربي (السعودية – مصر). ويقوم تكتل "8 آذار/مارس" على الدفاع عن سلاح "حزب الله" ونهج "المقاومة"، أو الممانعة، للسياستين الأميركية والإسرائيلية. ولا يخفي هذا التكتل انحيازه إلى محور إيران – سورية (ما يعرّف بمحور "الممانعة") ضد سياسة محور "الاعتدال" وسياسة الولايات المتحدة في المنطقة.

التنوّع الطائفي والمذهبي للكتلتين المتنافستين في لبنان وتعارض مواقفهما من قضايا سياسية هامة والتباين في تحالفاتهما الإقليمية والدولية لا ينفي حقيقة أن القوة الضاربة لفريق "8 آذار/مارس" شيعية ("حزب الله" تحديداً) بلا منازع تقريباً، وأن قيادة معسكر "14 آذار/مارس" سنّية بشكل واضح تماماً ("تيار المستقبل" تحديداً). وعلى قاعدة هذا التكوين الواقعي للانقسام السياسي، قد تدفع الأحداث (كما حصل، ولو لفترة قصيرة جداً، في أيار/مايو 2008) إلى الشد باتجاه استقطاب سنّي – شيعي في أجواء التعبئة للانتخابات البرلمانية المتوقع إجراؤها في ربيع 2009. كما أن افتقار الطرفين إلى برنامج سياسي واجتماعي إصلاحي واضح المعالم، قد يحوّل الانتخابات إلى صراع على من يمثّل كل طائفة من الطوائف، أي على الفوز بأغلبية المقاعد المخصصة لكل طائفة في البرلمان. ومثل هذا الافتقار يفتح المجال أمام استخدام المال السياسي، على نطاق واسع، في التأثير على نتائج الانتخابات.

للاستقطاب السياسي الحالي في لبنان محرّكان؛ يتّصل الأول باختلال ميزان القوى الداخلي نتيجة انسحاب سورية من لبنان،[iv] ويتصل الثاني بالصراعات الإقليمية، وبموقع لبنان في الصراع مع إسرائيل من جانب، وموقعه في الصراع بين محور السعودية – مصر وبين محور إيران – سورية، والصراع بين أميركا وإيران من جانب آخر. بمعنى آخر، الاصطفاف سياسي كونه اصطفافاً قائماً على أساس مواقف تجاه قضايا سياسية محددة، ولكونه صراعاً على مراكز السلطة وعلى التأثير في القرار السياسي. القول بأن دور "حزب الله" الذي يقود تكتل "8 آذار/مارس" لم يعد كما كان قبل انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان العام 2000 وقبل انسحاب القوات سورية من لبنان على درجة عالية من الصحة، لكن الحزب يرى أن دوره في مجابهة أي اجتياح إسرائيلي لأراض لبنانية لا يزال ضرورياً. وعلى رغم بدء المفاوضات الإسرائيلية – السورية غير المباشرة، والتي قد تصبح مباشرة (يعتمد هذا، إلى حد ما، على نتائج الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في شباط/فبراير 2009)، إلا أن الحزب يحتفظ لنفسه بدور هام في المواجهة السورية – الإيرانية مع الولايات المتحدة، وبدور هام في الصراع العربي– الإسرائيلي (وتحديداً بين سورية وإسرائيل) أذا لم تتوصل المفاوضات السورية – الإسرائيلية إلى تسوية سياسية. والقول أن الاصطفاف الراهن ليس اصطفافاً طائفياً أومذهبياً – بل سياسياً، لايلغي السمة الطائفية للنظام السياسي اللبناني، وما يمثّله من عقبة كأداء في وجه بناء دولة وطنية ديمقراطية، ومن كونه يبقي الحقل السياسي الوطني في حالة ضعف بنيوي ورهينة لتجاذبات قوى خارجية.

يستند الاستقطاب السياسي في العراق على الموقف من ثلاث قضايا رئيسة، هي: الموقف من قوات الاحتلال وتوقيت انسحابها وتمركز قواتها وصلاحياتها إلى حين انسحابها (أي الموقف من الاتفاقية الأمنية مع الولايات

المتحدة)؛ الموقف من شكل وأسس الدولة الوطنية العتيدة (الدستور، ونظام الحكم، وشكل الديمقراطية، والفيدرالية، والسيطرة على الموارد الطبيعية)؛ الموقف من العلاقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. ويتفرع من القضية الأخيرة الموقف من قضايا عدة، منها مشروع قانون النفط والغاز والبند المتعلق بمحافظة كركوك في قانون انتخاب المجالس المحلية وتمثيل الأقليات.

وبالتدقيق، يتبيّن أن المواقف تجاه القضايا الأبرز لا تتم، في معظم الحالات (وإن بقي صحيحاً في بعضها[v])، وفق الهوية الطائفية أو الإثنية للحزب أو التنظيم السياسي، بل وفق اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى. وعلى ضوء هذا يمكن قراءة التوترات التي سادت بين التنظيمين الرئيسين الشيعيين المشاركين في حكومة المالكي ("المجلس الأعلى الإسلامي" و"حزب الدعوة")، و تخوّف قيادة "المجلس الأعلى الإسلامي" من استخدام رئيس الوزراء، نوري المالكي، موقعه كقائد أعلى للجيش لتعزيز سلطته، ومن سعيه إلى توسيع قاعدة حزبه ("الدعوة") عبر إقامة تشكيلات مسلحة بين العشائر الشيعية ("مجالس الإسناد")، لمنافسة ميليشيا "المجلس الأعلى الإسلامي". كما تبرز هذه الاعتبارات السياسية في توجّه الأحزاب الشيعية إلى خوض انتخابات مجالس المحافظات بقوائم منفردة في المحافظات الشيعية والدخول في ائتلاف واحد في المحافظات المختلطة. واضح أن الصراع على السلطة والمكاسب المترتبة على السيطرة على مجالس المحافظات ورغبة كل حزب في اختبار شعبيته في المناطق الشيعية، هي وراء التوجّه المذكور.

ما يستحق الإشارة إليه، لدلالاته السياسية، هو الديناميكية الخاصة التي يولّدها نشاط هيئة برلمانية منتخبة في الحقل السياسي ما لم يجرِ تعطيلها أو تهميشها. فمثل هكذا هيئة تستند شرعيتها إلى الشعب قادرة على التأثير في عملية التشريع وعلى إعادة صياغة قواعد "اللعبة" السياسية في الحقل السياسي الوطني. هذا الدور لوحظ في تجربة المجلس البرلماني العراقي[vi]، كما لوحظ أيضاً لدى المجلس التشريعي الفلسطيني الذي انتُخب العام 1996 والذي، على رغم أن غالبيته العظمى من حركة "فتح"، لعب دوراً هاماً في تقنين و دقرطة الحقل السياسي وفرض إصلاحات هامة ورقابة مؤثرة على السلطة التنفيذية.

يوضح الموقف من الاتفاق الأمني مع الولايات المتحدة التأثيرات والمصالح المختلفة التي تؤثر على المواقف السياسية: فقط الحزبان الكرديان الكبيران هما من يؤيد التوقيع على مسودة الاتفاق من دون تحفظات تُذكر، في حين كان التيار الصدري (الشيعي) و"هيئة علماء المسلمين" (السنية) من أشد المعارضين له، في مقابل موقف كتلة "الائتلاف" الشيعية و"الحزب الإسلامي العراقي" و"جبهة التوافق" (السنّية) المؤيدة لإدخال تعديلات على مسودة الاتفاق. ويلاحَظ أن رئيس البرلمان العراقي قد زار، في أيلول/سبتمبر 2008، إيران لمعرفة رأي القيادة

الإيرانية في الاتفاق المذكور. وكان رفض رئيس مجلس الشورى الإيراني للاتفاق واضحاً تماماً، إذ اعتبر أن تبعاته ستكون "سلبية على السيادة العراقية وعلى سائر دول المنطقة". وكانت الغارة العسكرية الأميركية على موقع داخل الحدود السورية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر العام 2008 قد أعادت التنبيه إلى ما قد تحمله مسودة الاتفاق الأمني بين العراق والولايات المتحدة من تجاهل للسيادة العراقية (استخدام أراضيها في عمليات عسكرية ضد دول أخرى). ومرة أخرى، يبرز ضعف مؤسسات الدولة الوطنية كعامل رئيس في تعريض الحقل السياسي إلى الانكشاف أمام استراتيجيات مراكز القوى الإقليمية والدولية. الاستقطاب الحاصل في العراق، كما في لبنان، يقوم على أسس وحيثيات واعتبارات سياسية، ومن الخطأ اختزالها إلى اعتبارات طائفية أو مذهبية أو إثنية. المشكلة، مرة أخرى، تكمن في تشكل الأحزاب على أسس طائفية و إثنية (قومية)، ما يضعف ويربك الحقل السياسي الوطني ويعرّضه إلى الانكشاف ويشتت جهود بناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

بحكم غياب الأحزاب الطائفية و الإثنية في الحقل السياسي الوطني الفلسطيني، ليس ثمة حاجة لإثبات أن محرّك الاستقطاب هو سياسي بامتياز. فمواقف الحركتين الكبيرتين تختلف حول اتفاق أوسلو وتوابعه، وحول شروط التسوية السياسة للصراع مع إسرائيل، وحول المرجعيات السياسية والبرنامجية للنضال الفلسطيني، وحول الهيئة الممثلة للشعب الفلسطيني، كما حول أساليب النضال المشروعة، وحول أسس بناء المجتمع الفلسطيني. ولا حل للهوة بين الفريقين من دون حوار مدعوم بموقف إقليمي مُوحَّد ودولي مُشجِّع.

4. تحوّلات مفصلية خلال العقدين الماضيين

شهدت الحقول السياسية الثلاثة خلال العقدين الأخريين تحوّلات جذرية غيّرت من خريطتها السياسية الحزبية، ومن موازين القوى داخلها، ومن مرجعياتها الدستورية والسياسية. كما غيّرت من مفردات خطابها السياسي وقواعد "اللعبة السياسية". وأجرت الحقول السياسية الثلاثة انتخابات نيابية خلال السنوات الأخيرة. بتعبير مختصر، تغيّرت تركيبة الحقل السياسي في الحالات الثلاث، ما جعله أكثر قابلية للاستقطاب الحاد.

ففي الحقل الفلسطيني، تم الانتقال من حقل سياسي تعددي يهيمن عليه تنظيم كبير إلى حقل يتصارع عليه تنظيمان كبيران ومن ثم إلى حقل يعيش حالة انقسام جيو – سياسي. عرف الحقل السياسي الفلسطيني[vii] تقلبات حادة، فقد انتقل من حقل سياسي تعددي يهيمن عليه تنظيم سياسي كبير (حركة "فتح") إلى حقل جديد تشكّلت فيه سلطة فلسطينية (سلطة حكم ذاتي) في العام 1994 كنتيجة لاتفاق أوسلو العام 1993، كما تشكّلت معارَضة من التنظيمات المعارِضة للاتفاق المذكور. وبات الحقل الجديد يشهد تنافساً بين تنظيمين سياسيين جماهيريين (حركتي "فتح" و"حماس"). كما ترك لصناديق الاقتراع البت في من يشكّل السلطة ومن يشكّل المعارضة، بدلاً من

أسلوب التوافق والإجماع الذي ساد في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والتي تمثّلت فيها، قبل ظهور حركة "حماس"، جميع التنظيمات السياسية، بغض النظر عن وزنها الجماهيري. التحوّل في الحقل السياسي الفلسطيني بدأ في عقد الثمانينيات مع ظهور حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي" كحزبين إسلاميين سياسيين معارضين لمنظمة التحرير (التي اعتُبرت منظمة وطنية علمانية)، ويرفضان مرجعيتها سواء المتمثّلة في الميثاق الوطني الفلسطيني أوفي اتفاق أوسلو وملحقاته.

بتعبير آخر، اقتحمت الحقل السياسي الفلسطيني – وفي هذا تشابه مع ما حصل في لبنان والعراق – تنظيمات تتبنى الإسلام السياسي، وتطرح برنامجاً سياسياً يختلف عن برنامج منظمة التحرير. ومن هنا، رفضت هذه التنظيمات (وتنظيمات اليسار لمعارضتها اتفاق أوسلو) المشاركة في الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت في العام 1966. ولذا، كان لقرار حركة "حماس" الخاص بالمشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني/يناير من العام 2006 أثراً بالغ التأثير على الحقل السياسي الفلسطيني، كونه أشار إلى استعداد "حماس" للانخراط في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وتعاظم هذا الأثر بعد فوز "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، خصوصاً أن مرشّح حركة "فتح" (محمود عباس) كان قد فاز في الانتخابات الرئاسية (التي قاطعتها حركتي "حماس" و"الجهاد الإسلامي") التي جرت في كانون الأول/ديسمبر 2005، على أثر وفاة الرئيس ياسر عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وسآتي لاحقاً على ما خلّفه هذا الفوز من استقطاب سياسي حاد قاد إلى احتراب وتشكيل سلطتين مستقلتين (واحدة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة).

أما في الحقل السياسي اللبناني، فظهرت تنظيمات سياسية جديدة تمثّل كلاً من الطائفة الشيعية والطائفة السنّية، وتواصل التنافس على تمثيل الطائفة المارونية، واستمرار نظام المحاصصة الطائفية. دخلت على الحقل السياسي اللبناني [viii] في ثمانينيات القرن الماضي أحزاب وتنظيمات وحركات سياسية جديدة تمكّنت من التحوّل إلى تنظيمات جماهيرية ممثلة للطائفتين الشيعية والسنية، وفرضت لنفسها حضوراً ملموساً في الانتخابات البرلمانية التي جرت عامي 2000 و2005. كان عقد الثمانينيات قد شهد بروز حركة "أمل" و"حزب الله" اللذين تمكّنا من توطيد مكانتهما بين صفوف الطائفة الشيعية خلال التسعينيات والعقد الأول من القرن الحالي، وتمكّن "حزب الله" من تكريس هيمنته على الطائفة الشيعية ومن أن يفرض لنفسه حضوراً سياسياً وعسكرياً وإعلامياً واسعاً على الساحة اللبنانية، بعد أن حقق نجاحاً في تنظيم نفسه كحركة مقاومة (وإن جاءت مبادرة المقاومة من تنظيمات يسارية وعلمانية لبنانية)، ومن أن يفرض على إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان. كما صمد في وجه آلة الحرب الإسرائيلية وأفشل أهداف حربها على لبنان في صيف 2006.

شهد لبنان في التسعينيات تشكّل حركة سياسية تحت اسم "تيار المستقبل"، كان قد أسسها الرئيس الراحل رفيق الحريري. ونجح التيار في انتخابات العام 2005 في الفوز بالثقل التمثيلي الأكبر للطائفة السنّية في البرلمان. كما نجح "التيار الوطني الحر" – الذي يقوده العماد ميشال عون بعد عودته من المنفى في العام 2005 – في الحصول على العدد الأكبر من المقاعد المسيحية في انتخابات ذلك العام، متفوّقاً على حزبي "الكتائب" و"القوات اللبنانية". ودخل "التيار الوطني الحر" في تحالف مع "حزب الله" ضمن تكتل "8 آذار/مارس". وفي إطار تعزيز ثقله المحلي، قام العماد ميشال عون بزيارة رسمية إلى إيران في تشرين الأول/أكتوبر 2008، تأكيداً على انحيازه إلى المحور السوري– الإيراني. أما بالنسبة إلى الطائفة الدرزية، فقد بقيت الهيمنة للحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة جنبلاط، مع منافسة من تنظيمين صغيرين انضمّا إلى تيار "8 آذار/مارس".

كما شهدت الحقول الثلاثة خلال العقدين الأخيرين نشاطاً لعدد من التنظيمات الإسلامية السلفية الصغيرة السرية وشبه السرية مثل "فتح الإسلام" و"جند الشام" في لبنان (التي ارتبط اسمها بعلميات إرهابية)، و"جيش الإسلام"، و"كتائب حزب الله في فلسطين" في قطاع غزة. فتنظيم "جيش الإسلام" كما التنظيم الجديد الذي يحمل اسم "حزب الله في فلسطين"، يتبنيان الطرح بأن القضية الفلسطينية هي شأن إسلامي في المقام الأول، وهي من الأطروحات المركزية لتنظيم "القاعدة". ويرى بعض المحللين اللبنانيين أن جذور الاستقطاب تعود إلى اتفاق الطائف (1989) الذي وُضع لينهي الحرب الأهلية التي انفجرت في العام 1975. اختصر الاتفاق القوى المتقاتلة في جبهتين، سعت إحداها (ممثلة، أساساً، بالسنية السياسية) إلى تحصيل حقوق المسلمين "المنقوصة" مقابل الإقرار بلبنان كـــ"وطن نهائي"، على أن تتنازل الجبهة الأخرى (ممثلة، أساساً، بالمارونية السياسية) عن بعض صلاحياتها وامتيازاتها. الاتفاق قلّص حصة تمثيل الطوائف المسيحية لصالح تمثيل الطوائف الإسلامية، كما قلّص من صلاحيات رئيس الجمهورية (ممثلاً للطائفة المارونية)، مقابل تعزيز صلاحيات رئس الوزراء (ممثلاً للطائفة السنية)، ومدّد ولاية رئيس البرلمان (ممثلاً للطائفة الشيعية) لأربع سنوات بدلاً من سنة واحدة.

شدّد اتفاق الطائف على ضرورة أن تتمتع الدولة اللبنانية بالسيادة على أرضها وعلى توحيد القوات المسلحة اللبنانية وتدريبها لتكون "قادرة على تحمّل مسؤولياتها الوطنية في مواجهة العدوان الإسرائيلي". كما نصّ على إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتنمية، ودعا إلى بدء الإجراءات لإنهاء العمل بصيغة الطائفية السياسية بحكم المصالح المتأتية من نظام المحاصصة الطائفية. لقد جرى توقيع اتفاق الطائف عشية بدء مرحلة اتفاق أوسلو والحديث عن "شرق أوسط جديد". ومن هنا انتبه محللون إلى أن الرئيس رفيق الحريري مثّل لحظة توافق بين السعودية وسورية والولايات المتحدة على ترتيب الوضع اللبناني الداخلي. التوافق السوري – السعودي لم يدم بعد أن تبيّن فشل مساعي التسوية السياسية للصراع العربي – الإسرائيلي (اتفاق أوسلو،

والمفاوضات بين سورية وإسرائيل). وبعد بروز دور حزب الله في لبنان وحركة حماس في الأراضي الفلسطينيين المحتلة عام 1967، وبروز إيران كقوة إقليمية على أثر غزو أفغانستان والعراق، وتحالف سورية مع إيران في وجه المحور السعودي – المصري والولايات المتحدة بقيادة الرئيس بوش. هذه التحوّلات الداخلية في الخريطة السياسية الحزبية وفي اصطفاف القوى في المنطقة، هي الخلفية الحاضنة لعودة الاستقطاب الحاد إلى الحقل السياسي اللبناني، الذي تمثّل في المواجهة بين تياري "8 أذار/مارس" و"14 أذار/مارس".

العراق انتقل من حكم حزب حاكم علماني رافض للتعددية والديمقراطية السياسية إلى حقل يعج بتنظيمات سياسية تغلب عليها السمة الطائفية والإثنية والعشائرية، ويأخذ بالمحاصصة الطائفية – الإثنية. كان التحوّل في الحقل السياسي العراقي[ix] لا يقل درامية عن الحقلين الأخريين، بل قد يزيد. فقد انتقل من حقل يهيمن عليه الحزب الواحد الحاكم (حزب البعث) الرافض،عملياً، للتعددية الحزبية والسياسية وللانتخابات الحرة، ومن نظام اقتصادي ممركز إلى حد كبير (رغم أن الخصخصة بدأها النظام في بداية الثمانينيات)، إلى حقل تتنافس فيه أحزاب وحركات سياسية متعددة، ويعتمد الانتخابات العامة كوسيلة لاختيار ممثّلي الشعب السياسيين، وإلى نظام يعتمد اقتصاد السوق الرافض لتدخّل الدولة. إشكالية النظام السياسي العراقي الراهن تتمثّل، أولاً، في أن معظم الأحزاب والتنظيمات السياسية النافذة حالياً تحمل هويات طائفية أو إثنية أو عشائرية، وتتمثل، ثانياً، في أن النظام بات يأخذ بصيغة تتماهى مع نظام المحاصصة الطائفية و الإثنية (وإن من دون نص دستوري أو ميثاق وطني) تتشابه مع الصيغة المعتمدة في لبنان. وكانت الانتخابات البرلمانية التي جرت في أواخر العام 2005 قد أظهرت تفوقاً كاسحاً للأحزاب والتنظيمات الطائفية و الإثنية على التنظيمات والأحزاب الأخرى.

دخل الحقل السياسي العراقي بعد تحرره من قيود النظام الشمولي السابق حالة من "تآكل المنظومات والقيم" (anomie) السياسية والقانونية في السنوات الأولى من الاحتلال. وبرزت هذه الحالة في تعبئة الساحة بعشرات التنظيمات والتيارات المختلفة المشارب والاتجاهات السياسية والفكرية. بعض هذه التنظيمات كان قد لجأ إلى خارج العراق هرباً من قمع النظام السابق، والبعض الآخر نشأ خارج البلاد وعاد إلى العراق بعد سقوط نظام البعث، والبعض الثالث نشأ في العراق بعد احتلاله في العام 2003.[x] ساهم تفكيك مؤسسات الدولة العراقية من قِبَلْ قوات الاحتلال الأميركي في انكشاف الحقل السياسي انكشافاً تاماً تقريباً، وتحديداً بعد أن وجد العراق نفسه على خشبة صراع بين إيران والولايات المتحدة من جهة، وإحساس بالتهميش والاستهداف من قِبَلْ الطائفة السنّية العراقية، من جهة أخرى. وتولّد عن تفكيك مؤسسات الدولة وانكشاف الحقل السياسي العراقي بيئة حاضنة لمجموعات مسلحة متعددة المشارب والاتجاهات والتمثيل الذاتي، وبيئة مشجّعة على التصارع من أجل

السيطرة على مراكز الحقل السياسي الجنيني التكوين وتوجيه حركته. بعض أشكال التصارع كان دموياً وأخذ طابع التطهير والتهجير الطائفي.

تباينت محركات التغيير في الحقول السياسية الثلاثة. ففي الحقل العراقي، كان المحرّك الرئيس والمباشر هو الاجتياح والاحتلال الأميركيين و ماتبعهما من تداعيات. وسبق ذلك ما ترتّب على العقوبات الدولية التي فُرضت على العراق بعد حرب 1991 والتي أضعفت النظام وقادت إلى تراجع الاقتصاد العراقي، وأتاحت للأكراد توطيد الحكم الذاتي في إقليم كردستان. كما تدخلت سلطة الاحتلال الأميركي بعد إطاحة نظام الحكم في تفكيك الدولة العراقية. وأتاح تبنّي نشر الديمقراطية كأحد مبررات غزو العراق فتح المجال أمام حرية تشكيل الأحزاب والحركات السياسية وأمام حرية الصحافة والنشر. لكن، ينبغي التنويه هنا بأن غزو العراق تم بمسوّغات واهية تماماً (وجود أسلحة دمار شامل، ووجود علاقة بين النظام وتنظيم "القاعدة") ومن دون شرعية دولية (من دون موافقة مجلس الأمن) – إدخال الحقل السياسي العراقي في حالة من الانكشاف الشديد. وتمثّل محرّك التغيير في الحقل اللبناني في تقاطع عوامل داخلية (تغيير ميزان القوى الداخلي على أثر نشوء أحزاب سياسية جديدة) مع عوامل خارجية (تمثّلت في واقع الاحتلال والاجتياح الإسرائيليين، وفي تكريس الوصاية السورية على الدولة اللبنانية منذ العام 1976 وحتى العام 2005). لقد تمكّنت سورية خلال هذه الفترة من تنصيب نفسها كمرجعية للنظام السياسي وكمشرف على الحقل السياسي برمّته، مستفيدة من قبول العالم والغرب بدورها الإقليمي الذي كان يتزايد "كلما تكرّس الشقاق الوطني على الصعيدين اللبناني والفلسطيني، وكلما أظهر السوريون قدرة على السيطرة حيناً وعلى إعاقة الحلول حيناً آخر".[xi]

شهد الحقل السياسي الفلسطيني بدوره تنوّعاً في محركات التغيير من أبرزها: استمرار الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي بعد تشكيل السلطة الفلسطينية (سلطة الحكم الذاتي) في العام 1994؛ وفشل المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية وانسداد أفق مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة؛ واندلاع الانتفاضة الثانية في بداية العقد الأول من القرن الحالي واتخاذ إسرائيل إجراءات عسكرية وإدارية واقتصادية لإضعاف السلطة الفلسطينية إلى درجة الوهن الشديد (مع الحرص على تعرّضها إلى التحلل حتى لا تضطر إسرائيل إلى تولّي مسؤوليات تجاه الفلسطينيين كدولة محتلة، وكجهة تستدعى للتفاوض عند الحاجة). كما خضعت السلطة الفلسطينية (من قِبَلْ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) إلى ضغوط استهدفت إجراء "إصلاحات" وإضعاف سلطة رئيس السلطة (عرفات)، كان منها استحداث منصب رئيس وزراء، والسيطرة على بنود الإنفاق لمنع التحويلات لصالح المقاومة المسلحة للاحتلال.

باختصار، كانت التحوّلات التي دخلت على الحقول السياسية الثلاثة وكيفية دخولها، من العوامل الرئيسة التي هيّأت لولادة استقطابات حادة إلى درجة التفجّر في اقتتال داخلي تباينت في حدّتها ومدتها ونتائجها حسب ظروف ومكوّنات كل حقل.

<u>العوامل المساعدة للاستقطاب الحاد</u>

في سياق استكشاف العوامل الرئيسة المشتركة المولّدة للاستقطاب الحاد والتي أوردتها أعلاه، تم التعرّف على عوامل مساعدة تستحق التنويه، كونها عوامل غذّت العوامل الرئيسة وتغذّت منها.

1. إجراء انتخابات برلمانية قبل تحديد وظائفها والتهيؤ لتداعياتها

لم تفشل تجربة الانتخابات العامة في المجتمعات الثلاثة في إشاعة مناخ ديمقراطي وحسب، بل ساهمت في توليد مناخ مؤاتٍ للاستقطاب الحاد والاقتتال الداخلي. ثلاثة أسباب رئيسة تقف وراء ذلك؛ يتمثّل الأول في الدخول في تجربة الانتخابات من دون تحديد وظائفها والالتزامات تجاه نتائجها، ويتمثّل الثاني في اختزال الديمقراطية إلى عملية انتخابات دورية بمعزل عن بناء وتقوية مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية كضامن لحقوق المواطن وحكم القانون؛ ويتمثّل الثالث في عدم اعتماد القانون الأنسب للانتخابات بالعلاقة مع أوضاع وظروف ومكوّنات المجتمع.

يعتمد القانون الانتخابي اللبناني النظام الأكثري محدداً عدداً متغيّراً من الدوائر الانتخابية في كل دورة انتخابية، وعلى قاعدة محاصصة طائفية في العدد الإجمالي للمقاعد البرلمانية (المناصفة بين المسيحيين والمسلمين). ولم تدخل تغييرات جذرية على نظام الانتخابات في لبنان منذ العام 1926، فما كان يُتّفق عليه هو تغيير عدد الدوائر الانتخابية. يعني التداخل السكني الطائفي والحجم السكاني لكل طائفة (حيث لا يمثّل المسيحيون حسب معظم التقديرات أكثر من 35 في المئة من السكان) أنه كلما كبر حجم الدائرة الانتخابية (اتفاق الطائف اعتمد المحافظة كدائرة انتخابية) كلما اضطر عدد أكبر من ممثّلي الطوائف المسيحية إلى الاعتماد على أصوات الطوائف الإسلامية، ما يعني أن عدداً (يعتمد على حجم الدائرة الانتخابية) من النواب المسيحيين يفوز بأصوات من الطوائف الإسلامية. من هنا تحبيذ الدائرة الانتخابية الأصغر لدى زعماء الطائفة المارونية. فالنظام الانتخابي الأكثري والمبني على الدوائر الصغيرة (حيث الكثافة السكانية من طائفة معيّنة) يمكّن زعماء الطوائف (وهم في العادة زعماء تنظيمات سياسية) من التحكّم بمن يترشح وبالنتائج. لذا، نجد من يقترح أن الخروج من

دوامة الطائفية السياسية وتقليص دور المال السياسي يستدعي نظاماً انتخابياً مختلفاً يقوم على التمثيل النسبي وعلى اعتماد لبنان دائرة انتخابية واحدة.

أجريت الانتخابات البرلمانية اللبنانية في أيار/مايو وحزيران/يونيو 2005 على إيقاع أحداث محلية وإقليمية ودولية تركت أصداء واسعة، منها؛ انسحاب إسرائيل في العام 2000 من جنوب لبنان تحت ضغط المقاومة اللبنانية، ومنها الغزو الأميركي للعراق العام 2003، ومنها صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1559 في أيلول/سبتمبر 2004، والتمديد (لنصف ولاية) في الشهر نفسه لرئيس الجمهورية إميل لحود، ومنها اغتيال الرئيس رفيق الحريري، ومحاولة اغتيال النائب مروان حمادة (من الحزب التقدمي الاشتراكي) أحد الوجوه البارزة المعارضة لتمديد ولاية رئيس الجمهورية وللوصاية السورية على لبنان. كما أجريت تلك الانتخابات بُعيد رفع وصاية سورية عن الحقل السياسي اللبناني، وبعد مظاهرات شعبية متتالية في شوارع بيروت وبروز حركة "8 آذار/مارس" المتحالفة مع سورية و"14 آذار/مارس" المناهضة لها. كما كان من مميزات انتخابات 2005 مشاركة العماد ميشال عون فيها، بعد عودته من منفاه الاختياري في باريس، وبروز الكتلة التي يتزعّمها ("كتلة التغيير والإصلاح") كأقوى الكتل النيابية المسيحية في البرلمان. وشهدت هذه الانتخابات نسج تحالفات انتخابية بين أطراف كانت في الماضي شديدة العداء لبعضها البعض (وليد جنبلاط وسمير جعجع، على سبيل المثال)، وترتّب على التحالفات الجديدة حرمان زعامات تقليدية من مقاعدها النيابية في الشمال وتكريس زعامات جديدة في بيروت (الحريري). وفي الجنوب، أحدث تحالف حركة "أمل" و"حزب الله" "تحوّلاً نوعياً في التمثيل البرلماني للطائفة الشيعية".

قاد اغتيال الحريري فئات واسعة من السنّة إلى الإعلان عن رفضها لاستمرار الوجود السوري، بعد أن كان هذا الرفض حكراً على غالبية الأحزاب المسيحية. في المقابل، تكتلت فئات واسعة من الشيعة ضد القرار 1559 الذي دعا إلى نزع سلاح "حزب الله" بعد أن تنسحب سورية من لبنان (وهو ما تم في آذار/مارس 2005). لذا، نجد أنه على الرغم من طغيان التحالف الرباعي ("تيار المستقبل" والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة "أمل" و"حزب الله") على انتخابات العام 2005، إلا أن غالبية الحكومة التي تشكّلت بعد الانتخابات اعتمدت المواقف السياسية التي جمعت أركان تيار "14 آذار/مارس"، وتحديداً في ما يتعلق بقضية التحقيق في اغتيال الحريري وموضوع سلاح "حزب الله". هذا الوضع دفع إلى انسحاب التحالف الشيعي من الحكومة ورفع من حدّة الاستقطاب في الحقل السياسي. تمثّل الثمن الذي ارتضاه الفريق الشيعي في تحالفه الرباعي تسهيل حصول قوى "14 آذار/مارس" على غالبية نيابية في بعض الدوائر في عدم التعرّض إلى سلاح "حزب الله" والالتزام بإشراكه في القرارات الرئيسة. لكن ما حدث فعلاً لم يكن وفق هذه الصيغة. فقد "طالب جنبلاط والحريري بتجريد حزب

الله من سلاحه، ووجّها إليه الاتهامات في ما يخص الاغتيالات المتتالية، بينما اندفعت الأغلبية إلى إقرار المحكمة دفاعاً عن نفسها في مواجهة مسلسل الاغتيالات ذاك، ثم أتت مواقفها من حرب تموز/يوليو لتضاعف من الحملة على سلاح الحزب".[xii] "ولأن انتخابات العام **2005** قدّمت نتائج استثنائية، كأي انتخابات مماثلة في حمأة مشاعر مذهبية وطائفية على غرار انتخابات العام **1968**، فإن النتائج التي قدّمتها لقوى "**14** آذار/مارس" وللمعارضة مثّلت نموذجاً استثنائياً لانتخابات أُجريت في ظروف استثنائية. فهي لم تبيّن للطرفين في آن معاً حجمهم التمثيلي الفعلي في دوائرهم الانتخابية، إذ أن تيار المستقبل لا يمثّل الحجم الذي بلغه، تماماً كما التيار الوطني الحرّ وحلفاؤه. ويصحّ ذلك أيضاً على النائب وليد جنبلاط. فهؤلاء مثّلوا الظاهرة الاستثنائية في انتخابات العام **2005**".[xiii] كانت الحصيلة حصول تحالف "**14** آذار/مارس" على **72** مقعداً مقابل حصول تحالف "**8** آذار/مارس" على **56** مقعداً.

أما في العراق، فقد جرت خلال العام **2005** عمليتان انتخابيتان واستفاء عام على الدستور. تمّت العملية الأولى في بداية ذلك العام لانتخاب جمعية وطنية تتولى صياغة دستور دائم يُطرح للاستفتاء العام، وتمّت الثانية في نهاية العام نفسه لانتخاب برلمان جديد. اتّسمت الانتخابات في الحالتين بجو تنافسي بين قوى وتنظيمات وتيارات سياسية مختلفة المشارب و الإديولوجيات، مؤسسة بذلك نواة جنينية لحقل سياسي مختلف جذرياً عن الحقل الذي سبق. فازت في الانتخابات البرلمانية العراقية الثانية (كانون أول/ديسمبر **2005**) أحزاب وتنظيمات طائفية و إثنية (قومية)، بأغلبية المقاعد. وهو أمر أشار إلى أن الحقل السياسي الجديد قد يتأسس على المحاصصة الطائفية و الإثنية، خصوصاً أن المحاصصة الطائفية – الإثنية كانت الصيغة التي اعتمدها (في تموز/يوليو **2004**) الحاكم الأميركي بول بريمر عند تشكيله مجلس الحكم العراقي الانتقالي.[xiv] كما اعتمدت صيغة المحاصصة الطائفية – الإثنية في تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران/يونيو **2004**. في حينه، أثارت هذه الصيغة ردود فعل غاضبة من بعض تنظيمات وممثّلي الطائفة السنّية والقوى القومية والعلمانية. فقد اعتبر ممثّلو الطائفة السنّية أن صيغة المحاصصة المعتمدة تستهدف تهميش السنّة من قِبَلْ ممثّلي الطائفة الشيعية بدعم من سلطات الاحتلال الأميركي. هذه الحيثية شكّلت دافعاً لمشاركة سنّية أوسع في الانتخابات التي جرت في نهاية العام **2005**.

اعتمدت الانتخابات البرلمانية العراقية نظام التمثيل النسبي على نطاق المحافظات (**18** محافظة) مع عدد من المقاعد لكل منها منسوباً إلى عدد سكانها. وفتح هذا النظام الانتخابي المجال أمام التمثيل السياسي والحزبي التعددي في المحافظات المختلطة (طائفياً وقومياً ومذهبياً)، لكنه أرسى، في الوقت نفسه، هيمنة للأحزاب

والتنظيمات الطائفية و الإثنية في المحافظات غير المختلطة والتي تشكّل غالبية المحافظات العراقية. لهذه الأسباب، ولاعتبارات أخرى، كان الخاسر الأكبر في الانتخابات المذكورة القوى الليبرالية والقومية واليسارية التي رفضت مخاطبة الهوية الطائفية أوالإثنية أوالعشائرية. كانت نتيجة الانتخابات فوز قائمة "الائتلاف العراقي الموحد" (الشيعية) بـــ128 مقعداً من مجموع 275 مقعداً، وفوز "التحالف الكردستاني" بـــ53 مقعداً. وحصلت "جبهة التوافق" (السنّية) على 44 مقعداً. والأخيرة هي الطرف السنّي الأقوى جماهيرياً. وحصلت "القائمة العراقية الوطنية" (المشكّلة من قوى علمانية ليبرالية) على 25 مقعداً. وقد وصف أحد علماء الاجتماع العراقيين حصيلة الانتخابات البرلمانية كالتالي: "يبدو أن نعوت "الديمقراطية" و"الحرية" لم تعد تستهوي الناخب العراقي لإعطاء صوته للقوائم التي تنادي بها. ومن الواضح أنه وجد ضالته في التركيبات الاجتماعية ما قبل الحديثة، كالانتماءات المحلية والإثنية والدينية والطائفية والعشائرية. لم يكن الشعب العراقي موّحداً قبل 9 نيسان/أبريل 2003 وازداد انقسامه بعد احتلال العراق بسبب ضعف الدولة وإخفاقها في حماية المواطن... لقد كانت نتيجة الانتخابات تجسيداً حاداً للاستقطاب الطائفي و الإثني للشعب العراقي".[xv]

قد يترتب على إقرار قانون انتخابات مجالس المحافظات (المقرر أن تتم قبل نهاية كانون الثاني/يناير 2009) تأجيج الصراع على النفوذ داخل الطائفتين الأكبر. الحزبان الكرديان الكبيران استفادا من الوضع الذي نشأ في العراق بعد سقوط نظام البعث لاتخاذ إجراءات لتعزيز استقلال إقليم كردستان، بعد أن اتفقا على صيغة للمشاركة في الحكم. وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى ما أثاره إلغاء المادّة الخاصّة بحقوق الأقليات (المادة 50)، من قلق واحتجاجات بين الأقلية المسيحية والأقليات الأخرى (الصابئة و الإيزيديين والشبك)، ومن مخاوف على التعددية الدينية والطائفية و الإثنية المكونة للمجتمع العراقي بعد الاعتداءات (تشرين أول/أكتوبر 2008) على الطائفة المسيحية في الموصل والتي دفعت نسبة عالية منهم إلى الهجرة. وعلى رغم أن البرلمان أقر في 2008/11/3 قانوناً لتمثيل الأقليات في المجالس المحلية (بستة مقاعد بدلاً من 12 مقعداً المقترحة من ممثل الأمم المتحدة)، إلا أن مجمل ما جرى وما حصل من تهجير للمسيحيين من الموصل يشكّل دليلاً إضافياً على مدى انكشاف الحقل السياسي العراقي داخلياً، إضافة إلى انكشافه أمام المؤثرات الخارجية.

أخيراً، أُجريت الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية الأولى في العام 1996 وقاطعها عدد من التنظيمات السياسية (الإسلامية واليسارية) التي عارضت اتفاق أوسلو. أي أن الانتخابات العامة آنذاك جسّدت لحظة تكريس الاستقطاب السياسي بين معسكر يؤيد اتفاق أوسلو وبين معسكر آخر يعارضه. ومنحت نتائج الانتخابات التشريعية العام 1966 فوزاً ساحقاً لمندوبي حركة "فتح" في المجلس التشريعي، ولياسر عرفات رئيساً للسلطة الفلسطينية. اعتبرت حركة "فتح" نتائج الانتخابات تفويضاً "ديمقراطياً" لتفرّدها بمؤسسات السلطة الفلسطينية،

وتشريعاً لانتقال الحقل السياسي الفلسطيني إلى حقل تسيّره ثنائية سلطة ومعارضة بدلاً من نهج التوافق الذي عرفته مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية.

الانتخابات الرئاسية والتشريعية في كانون أول/ديسمبر 2005 وكانون أول/ديسمبر 2006، مثّلت لحظة انتقال جديد للحقل السياسي الفلسطيني من حقل يتنافس فيه حزبان كبيران على النفوذ الجماهيري، إلى حقل يتنافس فيه الحزبان على السلطة عبر صناديق الاقتراع. نتائج الانتخابات أوجدت حقلاً تتمأسس فيه سلطة مزدوجة (الرئاسة لحركة "فتح"، والحكومة لحركة "حماس") سرعان ما ولّدت صراعاً مسلحاً نتج عنه سيطرة حركة "حماس" على قطاع غزة وتشكيلها حكومة خاصة بها، وسيطرة حركة "فتح" على الضفة الغربية وتشكيل حكومة خاصة بالضفة، وإن بقيت بعض الوزارات الخدماتية موحّدة (التعليم، والصحة والشؤون الاجتماعية).

يمكن رصد ثلاث لحظات متّصلة بالانتخابات ساهمت في تأجيج الانقسام في الحقل السياسي الفلسطيني:

- فوز ممثل حركة "فتح" (محمود عباس) في انتخابات الرئاسة في كانون أول/ديسمبر 2005، ببرنامج سياسي على درجة عالية من "الاعتدال"، بعد انتفاضة تركت وراءها آلاف القتلى وعشرات الآلاف من الجرحى والمعتقلين، وأوضاع معيشية في غاية الصعوبة. تلا هذا بعد عام فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ببرنامج يتحدى برنامج رئيس السلطة.

- رفض قوى خارجية مؤثّرة (إسرائيل واللجنة الرباعية الدولية) لنتائج الانتخابات (مع الإقرار بنزاهتها)، واشتراط تراجع حركة "حماس" عن برنامجها السياسي للاعتراف بهذه النتائج، ورفض حركة "حماس" المتوقع للشروط الخارجية استُتبع بسلسلة من الإجراءات الإسرائيلية والدولية قادت إلى شل دور المجلس التشريعي.

- تصاعد الصراع بين حركتي "حماس" و"فتح" نتج عنه انشطار الحقل السياسي إلى سلطتين منفصلتين.

كان للنظام الانتخابي الفلسطيني المعتمد تأثير ملموس على نتائج الانتخابات التشريعية. فالنظام المختلط جمع مناصفة بين نظام تمثيل نسبي (الذي اعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة دائرة واحدة وجرى التنافس بين قوائم انتخابية)، وبين نظام أكثري يجري فيه التنافس لحصد أعلى الأصوات في 16 دائرة انتخابية (يتباين عدد مقاعد كل منها حسب عدد سكانها). في نظام التمثيل النسبي، فازت "حماس" بفارق مقعد واحد عن حركة "فتح" (29 مقعداً مقابل 28 مقعداً)، وحصلت القوائم الأخرى اليسارية والمستقلة على 9 مقاعد (أي ما مجموعه 66 مقعداً من أصل 132 مقعداً). في انتخابات الدوائر (وفق النظام الأكثري)، كان الفارق بين التنظيمين الأكبر 28 مقعداً لصالح "حماس"، ولم تحصل القوائم الأخرى على أي مقاعد. بتعبير آخر، لو اعتُمد نظام التمثيل النسبي فقط بدلاً

من النظام المختلط، لكان الفرق في عدد أعضاء المجلس التشريعي بين حركة "فتح" وحركة "حماس" مقعدين فقط، ولكان نصيب القوائم الأخرى اليسارية والمستقلة 18 مقعداً. أي، كان أمام حركة "فتح" فرصة لأن تشكّل حكومة مع القوائم اليسارية والمستقلة (من دون اللجوء إلى حركة "حماس")، أو أن تشكّل حكومة توافق وطني بالتفاهم مع حركة "حماس" وبالتنسيق (أومن دونه) مع القوائم الأخرى، أي كان يمكن أن يوفّر اعتماد نظام التمثيل النسبي تقليص فرص الانقسام السياسي والجغرافي إلى حد كبير.

لم يسبق الانتخابات الفلسطينية التي جرت في كانون أول/ديسمبر 2006 حوار حول الهدف من إجرائها في ظل الواقع القائم (احتلال واستيطان استعماري، وجدار فصل، وتهويد للقدس، واعتقالات واسعة، إلخ) في الضفة الغربية وتواصل لحصار خانق على قطاع غزة، بعد تراجع فرص قيام دولة فلسطينية مستقلة. كما جرت الانتخابات تحت ضغوط داخلية وخارجية متباينة الأهداف والأولويات، وفي مرحلة فقدان الحقل السياسي لمركز قيادي موحّد، وفي وضع يعاني السكان فيه من معدلات بطالة وفقر قياسية، ومن تزايد في الاعتماد على المساعدات الخارجية. باختصار، جرت الانتخابات التشريعية في لحظة كان الحقل السياسي الفلسطيني في أضعف حالاته وأشدها انكشافاً أمام القوى الداخلية والتدخلات والضغوط الإسرائيلية والدولية والإقليمية.

كان من نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت العام 2005 في كل من العراق، ولبنان، وفي بداية العام 2006 في مناطق السلطة الفلسطينية تفاقم حالة الانقسام الداخلي. وفي الحالات الثلاث، تم اختزال الديمقراطية السياسية إلى عملية إجرائية معزولة عن المكوّنات الأخرى للديمقراطية السياسية (دولة مستقلة قائمة على سيادة القانون، ومبدأ المواطنة، والمساواة أمام القانون، والفصل بين السلطات، إلخ). ضمن هذه الحد الضيّق، يمكن الالتقاء مع الرأي القائل[xvi] أن هناك مشكلة لدى النخبة السياسية العربية (ومن ضمنها النخبة في لبنان، والعراق، والسلطة الفلسطينية) في فهم متطلبات الديمقراطية. لكن كون الاستقطاب الحاد الحاصل في المجتمعات الثلاثة تم بين قوى ممثّلة كلها في مجالس نيابية أو تشريعية منتخبة وفي حوزتها بالتالي آليات ديمقراطية تتيح لها إدارة خلافاتها دون اللجوء إلى السلاح، لا يعني أن تجاور الاقتتال الداخلي (الحرب الأهلية) مع الديمقراطية الشكلية (الانتخابات) في الحالات الثلاث يعود إلى أنها تشكّل "جزءاً من حالة عربية عامة يجمعها فقر مدقع في فهم النخبة السياسية والثقافية في معظمها للمسألة الديمقراطية ومقوّماتها وما هو جوهري فيها". إن اختزال العوامل الدافعة إلى الاستقطاب السياسي الحاد إلى مجرّد قصور في وعي النخب السياسية لمتطلبات الديمقراطية السياسية، يقفز عن الأسباب البنيوية التي تخص الحقول السياسية الوطنية الثلاثة (وتحديداً في ما يخص البنية الحزبية والسياسية ونظام الحكم والانتخابات) وتعرّضها إلى السيطرة الخارجية المباشرة، وتأثير الصراعات الإقليمية والدولية على بنيتها السياسية، كما في فهم وظيفة الانتخابات العامة وفق متطلبات المرحلة السياسية

وما يخدم عملية بناء مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية المستقلة. كما أن هذا الطرح لا يفسّر لماذا غاب الاستقطاب الحاد عن بعض النظم السياسية في المنطقة وحضر في غيرها.

2. صيغ النظام الرئاسي – البرلماني المختلط وتداعياتها

دخلت تحوّلات هامة على أنظمة الحكم الثلاثة خلال العقدين الأخيرين. وما يبرز من التمعّن في هذه الأنظمة أن نظم الحكم الرئاسية – البرلمانية أو البرلمانية – الرئاسية (حيث يتمتع كل من رئيس الدولة ورئيس الوزراء بصلاحيات واسعة) أكثر استعداداً للاستقطاب من النظم البرلمانية أو النظم الرئاسية. في النظام البرلماني، يكون لرئيس الدولة، في العادة، مهام تشريفية، وفي النظام الرئاسي تكون الصلاحيات الأوسع لرئيس الدولة.
في ما يلي نتناول توضيح الصلة بين أنظمة الحكم الثلاثة، والاستقطاب السياسي الحاد:

يحدد القانون الأساسي الفلسطيني نظاماً رئاسياً – برلمانياً للسلطة السياسية. فرئيس السلطة يُنتخب مباشرة من الشعب ويتمتع بسلطات واسعة، وهو من يكلّف رئيس الكتلة البرلمانية التي حازت على العدد الأكبر من المقاعد البرلمانية بتشكيل المجلس الوزاري. وفي العام 2003، استُحدث منصب رئيس الوزراء تحت ضغوط خارجية وداخلية، وعُدّل القانون الأساسي الفلسطيني على ضوء ذلك. أسفرت الانتخابات الرئاسية التي جرت في كانون الثاني/يناير 2005 عن فوز ممثل حركة "فتح" (محمود عباس). وأسفرت الانتخابات التشريعية التي أُجريت في كانون الثاني/يناير 2006، عن فوز حركة "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس. وهكذا، تمأسست ازدواجية السلطة (هيئة الرئاسة بيد "فتح"، والحكومة بيد "حماس")، ما سرّع الانقسام الحاد في الحقل السياسي واتخاذه طابعاً عنيفاً. تجدر الملاحظة أن دول "الاعتدال" العربي (ممثّلة بالسعودية ومصر) والإدارة الأميركية أيدت الرئيس الفلسطيني محمود عباس ("فتح")، فيما أيدت سورية وإيران رئيس الوزراء المقال، إسماعيل هنية ("حماس")، مبرزة بذلك العلاقة بين الاستقطاب الداخلي وبين الصراعات الإقليمية والدولية.

يمكن وصف نظام الحكم في لبنان، حتى لحظة التعديلات الدستورية التي أدخلها اتفاق الطائف، بالنظام الرئاسي – البرلماني على رغم أن رئيس الجمهورية لا يُنتخب من الشعب بل بالتوافق بين زعماء الطوائف وبين أقطاب الأحزاب السياسية، وهو بحكم الميثاق من الطائفة المسيحية. وبعد التوافق، يُعرض على البرلمان للموافقة (الشكلية). ولأن اتفاق الطائف قلّص من صلاحيات رئيس الجمهورية اللبناني، فهو لم يعد يملك صلاحية حل مجلس الوزراء، أو الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء، ولم يعد له سلطة على الجيش إذ أحيلت إلى مجلس الوزراء الذي ترأسه شخصية سنّية، ويرأس البرلمان شخصية من الطائفة الشيعية، فيمكن توصيف نظام الحكم بالبرلماني – الرئاسي. ولأن ما أُدخل من تعديلات لم يحلّ عقدة تأزّم النظام اللبناني (المتمثلة بالمحاصصة

الطائفية)، فلم يكن من غير المتوقع أن تقود التحوّلات المستجدة في ميزان القوى الداخلي الطائفي و التجاذبات الإقليمية إلى تفجّر الوضع الداخلي وصولاً إلى أحداث 7 أيار/مايو 2008.

التوازن النسبي في الصلاحيات بين رئيس الجمهورية وبين رئيس الوزراء، أبقى الباب مشرعاً أمام الاستقطاب الحاد، كما حصل حين أيد قسم من القوى السياسية ("8 آذار/مارس") رئيس الجمهورية (إميل لحود) المدعوم من سورية، وأيد قسم آخر ("14 آذار/مارس") رئيس الوزراء (فؤاد السنيورة) المدعوم من السعودية (والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي). وترتّب على دعم رئيس البرلمان لموقف "8 آذار/مارس" شل البرلمان (حيث الأغلبية العددية لتكتل "14 آذار/مارس"). وبقي هذا الأخير مشلولاً حتى اتفاق زعماء الطوائف وقواها السياسية في الدوحة (أيار/مايو 2008).

كان النظام السائد في العراق، منذ سيطرة حزب البعث على السلطة في ستينيات القرن الماضي وحتى سقوط نظام البعث في العام 2003، نظاماً رئاسياً بامتياز، حيث كان للرئيس سلطات شبه مطلقة، إن لم تكن مطلقة. وبعد إقرار الدستور الجديد الدائم، في استفتاء شعبي العام 2005، أخذ نظام الحكم صفة النظام البرلماني. ولهذه الصفة تأثير على التشكّل الأولي للحقل السياسي التعددي الجديد، لكن اتخاذ معظم الأحزاب هويات طائفية جعل المناصب الأولى في الدولة الناشئة ترتكز على المحاصصة الطائفية (كما هو الحال في الصيغة اللبنانية)، لكن من دون مرجعية دستورية. [xvii] **وهنا تكمن خطورة الوضع في العراق، إذ هناك فجوة بين نظام الحكم المحدد في الدستور وبين ما يُمارَس، بفعل تأثير المحاصصة الطائفية و الإثنية في الواقع، حيث أخذ النظام صيغة برلمانية – رئاسية قائمة على المحاصصة.**

3. شيوع خطاب استقطابي مضاد للمواطنة وبناء مؤسسات الدولة الوطنية الديمقراطية

تردد في خطاب الحقول السياسية الثلاثة مفردات مثل "الحوار الوطني"، و"حكومة وحدة وطنية"، و"حكومة وفاق وطني"، و"مصالحة وطنية"، وديمقراطية "توافقية"، و"مصالحة وطنية"، وغيرها من المصطلحات التي توحي بعجز أو غياب المؤسسات الوطنية التي من مهامها إدارة الحوار حول القضايا الوطنية وتسوية الخلاف بين أطرافها المتصارعة. هذا العجز أو الغياب هو الذي يدفع إلى إحياء تقاليد "عشائرية" منعاً لتفجّر الاحتراب، وسعياً وراء حفظ السلم الأهلي. ولكون القوى السياسية مسكونة بهموم إدارة الأزمة وليس حلها، فإنها تتجنب طرح مفردات معنية بمعالجة جذور الأزمة، أو طرح مراجعة نقدية لها أو صياغة مرجعية سياسية ومؤسساتية ودستورية لتنظيم الحقل السياسي. في السياق نفسه، طرحت، ولا تزال، وتحديداً في لبنان والعراق، مخاوف من

أن يقود اعتماد الديمقراطية "العددية" إلى ما يعادل "دكتاتورية الأغلبية"، أي إلى صيغة تقود إلى هضم حقوق الأقليات. كما طرحت، ولا تزال، مخاوف من أن تقود "الديمقراطية التوافقية" إلى ترسيم نظام المحاصصة الطائفية و الإثنية في حال منحت الأقلية حق "الفيتو" على قرارات الأطراف المشاركة الأخرى، وأن تنتقل من صيغة للمشاركة في السلطة إلى صيغة لإعادة إنتاج الديمقراطية الشكلية، كما في لبنان، حيث عدد المقاعد البرلمانية لكل طائفة محدد مسبقاً، وحيث يجري انتخاب ممثلين للطوائف وليس للشعب. ومن هنا خشية البعض من أن يقود ترسيم صيغة توافقية في العراق (المحاصصة الإثنية – الطائفية) إلى "لبننة" فعلية للحقل السياسي العراقي.

يغيب في خطاب الاستقطاب السياسي مفهوم "الدولة" الحديثة، التي هي تعبير عن كيانية سياسية وقانونية سيادية لها إقليمها المعترف به دولياً، ويحل محله الحديث عن "السلطة" التي يتم التنافس للاستيلاء عليها أوتقاسمها من قِبَلْ قادة الطوائف والأحزاب السياسية ذات الهوية الطائفية والإثنية. يدرك هؤلاء أن ليس من مصلحتهم التوافق على بناء الدولة الوطنية الديمقراطية التي تغلّب الولاءات الوطنية على الهويات الأولية (الدينية والطائفية والمذهبية والإثنية والعشائرية)، إذ أن ما يصبون إليه هو تقاسم السلطة وتقاسم ما توفّره من موارد. الإشكالية فعلية لهذه الحقول الثلاثة وهي تنبع من حقيقة أنها في الوقت الذي تستمد فيه شرعيتها من هدفها التحوّل إلى دول حديثة ديمقراطية ذات سيادة، فإنها مكتظة (في الحالتين اللبنانية والعراقية) بأحزاب إثنية ومذهبية ودينية وعشائرية، وفي الحالة الفلسطينية عاجزة بقواها الذاتية (أي من دون دعم عربي ودولي ذي وزن) عن إنجاز إقامة دولة مستقلة قابلة للحياة. ولأن الصراع الفعلي لايزال يدور في الحقول الثلاثة على قضية بناء الدولة الوطنية الديمقراطية، تجد الأحزاب القائمة على أساس طائفي و إثني وعشائري أو ما فوق وطني صعوبة، بحكم تكوينها، في طرح برامج اقتصادية واجتماعية تخاطب احتياجات المواطن وطموحاته، وهي إن طرحتها تقوم بذلك كشعارات وليس كبرامج.

من سمات الخطاب الاستقطابي النزوع نحو "توليد التجانس" (homogenization) خلافاً للتعددية الطائفية و الإثنية والسياسية وغيرها في المجتمع وفي قاعدة كل تكتل. في لبنان والعراق، يتشكّل كل تكتل رئيسي من تنظيمات متباينة من حيث تكوينها ونشأتها وقاعدتها الاجتماعية، ويغيب عنها عادة الرأس القيادي الموحّد. كما تتباين التنظيمات المنضوية في كل تكتل في درجة تماسكها الداخلي. مفردات لغة التكتلات المستقطبة تخفي حقيقة الفروق الداخلية بين أبناء الطائفة أو الإثنية الواحدة أو المنطقة الواحدة من حيث مستويات الدخل والتعليم ومكان السكن ونمط الحياة ودرجة وطبيعة التديّن، ومن حيث النظرة إلى المرأة، أوفي رؤية العلاقة بين الدين والدولة. فلسطينياً، يتباين مؤيدو حركة "حماس"، كما مؤيدو حركة "فتح"، في مستويات الدخل، والتعليم،

وفي نوع مكان السكن (مدينة، مخيم، قرية)، والنوع الاجتماعي، ووفق فئات العمر. وتبرز سمة "توليد التجانس" في الخطاب الاستقطابي (وهي سمة مشتركة مع الخطاب الديني الأصولي) في مسعاه إخفاء التمايزات القائمة بين أطراف القطب أو التكتل الواحد. وقد تطفو هذه التمايزات على السطح عند أول تحوّل في ميزان القوى المحلي و/أو الإقّليمي. كما يميل هذا الخطاب إلى تجاهل الفوارق الطبقية وغيرها الموجودة بين أبناء الطائفة أو الإثنية أو الجهة أو الجماعة الواحدة التي يطرح التنظيم السياسي نفسه ممثلاً لمصالحها، بحيث تظهر في خطابه كجسم متجانس وموحّد. كما يميل إلى الإيحاء بأن هويتها الأولية هي المحدد الأهم لمصالحها، وإلى تغييب الرموز الوطنية لصالح رموز فئوية (استخدام الأعلام الحزبية بدل الوطنية، استعمال اللباس "الإسلامي" بدل اللباس الوطني، والتركيز على رموز طائفية أو إثنية أو محلية بدل الرموز الجامعة، إلخ). كما يميل إلى تجريد الطرف المناوئ من إرادته المستقلة. نجد هذا على سبيل المثال في توصيف "حماس" و"حزب الله" كوكلاء لمحور إيران – سورية، وفي توصيف "تيار المستقبل" وحركة "فتح" برئاسة محمود عباس والتنظيمات العراقية الحاكمة (بما فيها الصديقة لإيران) كقوى تابعة ومؤتمرة من الولايات المتحدة و/أو لإيران، وتوصيف القوى السنّية العراقية المعارضة للحكومة بأنها مسنودة من قوى خارجية (سورية والأردن أو غيرهما).

ثنائية التجاذب الداخلي نجدها في حالة الاستقطاب التي شهدها لبنان بين حركة "14 آذار/مارس" (بقيادة "تيار المستقبل") وبين حركة "8 آذار/مارس" (بقيادة "حزب الله"). ونجدها في الحالة الفلسطينية بين حركتي "فتح" و "حماس. وتبرز في العراق في تشكّل تحالف رباعي حاكم يتألف من حزب "الدعوة" و"المجلس الأعلى الإسلامي العراقي" (وهما حزبان شيعيان) والحزبين الكرديين الكبيرين، ومعها بدرجات متفاوتة قوى سنّية وشيعية أخرى. وفي مواجهة هذا الحزب الحاكم، تقف قوى معارضة للحكومة وتدعم الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات المحتلة من العراق، تشمل قوى شيعية (كالتيار الصدري)، وقوى وأحزاب سنّية (كهيئة علماء المسلمين). وتتوزع القوى الليبرالية والقومية بين المعسكرين العريضين.

ليس من الحكمة اختزال ما يجري في العراق وفي لبنان إلى صراع طائفي تؤججه أطراف خارجية خدمة لمصالحها. ففي الأوقات العادية لا يخرج الانتماء الطائفي أو المذهبي أ و الإثني أو العشائري عن كونه محدداً للموقف السياسي من بين محددات عدة أخرى. والدليل الأبرز على ذلك هو تعدد المواقف السياسية لتنظيمات تنتمي إلى الطائفة نفسها، في لبنان وفي العراق على حد سواء، على رغم التنافس داخل كل طائفة أو إثنية على الاستفراد بالتمثيل.[xviii] ويكفي التدقيق في المواقف داخل البرلمان العراقي في ما يخص الاتفاقية الأمنية مع أميركا والقضايا الأخرى المطروحة (الدستور، الفيدرالية، "التوافقية") لتبيان ذلك.

في لغة الاستقطاب كذلك، يجري في الحالات الثلاث تصوير ما يجري كتجاذب بين من يتبنى "منطق الدولة" (أو منطق "التسوية" السياسية في الحالة الفلسطينية) وبين من يتبنى "منطق المقاومة" أو"الممانعة". يتبنى دعاة المنطق الأول مقولة أن من سمات أي دولة وطنية (سلطة الحكم الذاتي في الحالة الفلسطينية) احتكارها شرعية استخدام العنف، في حين يتبنى دعاة "منطق المقاومة" مقولة أن غياب السيادة ووجود احتلال وسيطرة خارجية يحجب عن الدولة الحق في احتكار استخدام العنف، خاصة عندما تكون شرعية السلطة التنفيذية نفسها مشكوكاً فيها. شعار "الدولة القوية القادرة والعادلة" المطروح في خطاب القوى السياسية اللبنانية مثال بارز على الجدل الدائر بين المنطقين. يطرح فريق "14 آذار/مارس" نزع سلاح "حزب الله" كمدخل ضروري وكشرط مسبق لبناء الدولة القادرة، فيما يطرح تكتل فريق "8 آذار/مارس" أن التخلي عن سلاح المقاومة هو مسبق لبناء الدولة القوية أو القادرة. لكن لا النخب السياسية التي تطرح شعار "الدولة القوية تقدّم رؤية متكاملة لماهية الدولة القادرة ولأسس بنائها، و لاتبادر النخب السياسية التي تطرح "المقاومة" (وتحديداً إن كانت مقاومة محسوبة على حزب يمثّل طائفة محددة) تطرح رؤية متكاملة للجمع بين المقاومة كاستراتيجية تحرير أوكاستراتجية دفاعية وبين بناء الدولة الوطنية الديمقراطية ذات السيادة. إن رفع شعار "المقاومة" قد يصبح من دون مضمون فعلي عندما تنعدم المقاومة أو تُحصر في شكل واحد فقط، كما أن رفع شعار بناء الدولة الوطنية "القادرة" قد يصبح شعاراً من دون مضمون عندما تعطّل أي محاولة جدية لإنهاء العمل بنظام المحاصصة الطائفية ومأسسة المواطنة.

الصراع حول الدولة المنشودة في الحالات الثلاث لا يقتصر على قضية سلاح المقاومة، وإن حظي في السنوات الأخيرة باهتمام خاص. ثمة قضايا أخرى تتعلق بنظام الحكم، و"الديمقراطية التوافقية"، ونظام الانتخابات وعلاقته بالتمثيل الطائفي أو المذهبي أو الإثني. ففي الحالة الفلسطينية يدور الصراع حول أفق ومضمون تسوية الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وعلى من يمثّل الفلسطينيين. يتطلب الفعل في الحقل السياسي الوطني من اللاعبين السياسيين مراعاة "قواعد" اللعبة السياسية السائدة (أو العمل على تعديلها بالتوافق أو التصارع مع الأطراف الأخرى الفاعلة في الحقل) وإلا يخرج اللاعب من الحقل، أو يقوم، لوحده أو مع أطراف أخرى بتدمير الحقل أو تفتيته أو شرخه. وتفتيت وشرخ الحقول السياسية الوطنية هو ما جسّدته الصراعات والحروب الأهلية والصراعات الداخلية في الحقول الثلاثة. ما يلاحَظ هو التوتر بين الميل إلى الخروج عن قواعد اللعبة تلبية لمصالح فئوية (طائفية، إثنية، جهوية، عشائرية،إلخ) أو تلبية لاستراتيجية إقليمية معيّنة، وبين الميل إلى الانصياع إلى متطلبات الحفاظ على وحدة الحقل السياسي الوطني. هذا واضح في فعل لاعبي الحقول الثلاثة. فعلى سبيل المثال، على رغم تأثر "حزب الله" بفلسفة آية الله الخميني ومفهومه للجهاد، إلا أنه عدّل في هذا المفهوم من خلال نشاطه في صفوف الطائفة الشيعية في بدايات عقد الثمانينيات، ومارس هذا النشاط، بدرجة

ملموسة، وفق "قواعد" اللعبة السياسية المعمول بها في الحقل السياسي اللبناني حيث يسود نظام المحاصصة الطائفية، ومن دون أن يعني هذا الدخول في مواجهة مع القيادة الشيعية في إيران. وكان لدور "حزب الله" في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وفي تنظيم وتمكين الطائفة الشيعية، الأثر الأكبر في نمو شعبيته ومكانته السياسية في لبنان وخارجه. تحوّل مشابه، إلى حد ما، عاشته حركة "حماس" في التسعينيات وفي النصف الأول من العقد الحالي، حيث تدرّجت في تبنّي لغة الوطنية الفلسطينية وقررت الانخراط في اللعبة السياسية عبر المشاركة في الانتخابات المحلية، وفي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، والمشاركة في حكومة ائتلاف وطني. لكن الانخراط في القواعد السياسية للحقل الوطني لم يمنع

تفجّر الصراع المسلح في منتصف العام 2007 وفرض "حماس" لسيطرتها العسكرية على قطاع غزة، كما لم يمنع اقتحام "حزب الله" لبيروت الغربية في 7 أيار/مايو 2008. والحرب الطائفية في العراق في العام 2006 مثال آخر ماثل للعيان على إمكانية الانزلاق نحو تدمير أو تفتيت الحقل الوطني عندما تغيب قواعد العمل السياسي.

في أدبيات علم الاجتماع، يدخل في تعريف الدولة الوطنية انفرادها في شرعية استخدام العنف (وبالتالي شرعية التفرد في اقتناء وسائل العنف). إضافة إلى ذلك، يمكن أيضاً القول أن الدولة الوطنية هي الجهة التي تتولى تحديد تضاريس وتخوم الحقل السياسي الوطني. وكلاهما (التفرد في شرعية استخدام العنف، وتحديد تضاريس الحقل السياسي الوطني) من مؤشرات السيادة الوطنية. في غياب السيادة (عند وجود احتلال أو سيطرة خارجية مباشرة) تفقد "الدولة" شرعية احتكار استخدام العنف، كما تفقد قدرتها على تحديد قواعد اللعبة السياسية في الحقل السياسي الوطني. بل قد نجد أن أجهزة "السلطة" الواقعة تحت السيطرة الخارجية قد تتقمص سمات ميليشيوية. في الحالات الثلاث لا تحتكر "الدولة" أو"سلطة الحكم الذاتي" شرعية اقتناء واستخدام السلاح. في لبنان شملت القوى التي حملت أو تحمل السلاح علناً على الأرض اللبنانية: الدولة اللبنانية؛ إسرائيل حتى العام 2000 (لا تزال تحتل بعض الأراضي اللبنانية)؛ قوات اليونيفيل الدولية المرابطة في جنوب لبنان؛ والقوات العسكرية السورية في لبنان (بقيت في لبنان من العام 1976 وحتى انسحابها في العام 2005)؛ المجموعات المسلحة تحت إمرة "حزب الله"؛ وفصائل مسلحة فلسطينية داخل المخيمات وخارجها؛ وفصائل إسلامية سلفية (مثل "فتح الإسلام"، و"جند الشام"). في العراق، بالإضافة إلى القوات التي تقع تحت إمرة الحكومة العراقية، تتواجد القوات الأميركية (وباقي "قوات "التحالف")، و"البشمركة"، ومقاتلي "حزب العمال الكردستاني" ومجالس "الصحوات"، و"جيش المهدي"، وفيلق "بدر" وعدد من التنظيمات الإسلامية السلفية (بما فيها تنظيم "القاعدة"). في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، نجد إضافة إلى الأجهزة العسكرية والأمنية التابعة للحكومتين في رام الله

وفي غزة، تنظيمات سياسية مسلحة (حركة "فتح"، و"حماس"، و"الجهاد الإسلامي" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وغيرها)، وتنظيمات سلفية مسلحة، وقوات الاحتلال الإسرائيلي.

لا يعني هذا أن جميع القوى غير الحكومية التي تحمل السلاح، تقوم بذلك ضد إرادة مؤسسات الدولة أو السلطة المركزية في البلد. لكن في الحالات الثلاث نلاحظ أن السلطة المركزية، تحت ضغوط داخلية وخارجية، تجد نفسها، وقبل زوال الاحتلال والوصاية الخارجية، تعمل على "توحيد السلاح وحصره بيدها". هذا كان هدف تنظيم حملات تجريد "جيش المهدي" من السلاح من قبل حكومة نوري المالكي في العراق. وحصر السلاح في مؤسسات السلطة هو ما سعت وتسعى إليه حكومة تسيير الأعمال في الضفة الغربية وما سعت إليه الحكومة المقالة في قطاع غزة. أما في لبنان، فإن موضوع "الاستراتيجية الدفاعية" هو البند الأبرز المطروح على طاولة الحوار بين القوى اللبنانية التي انطلقت في شهر أيلول/سبتمبر 2008، كونه يتناول تحديد العلاقة المستقبلية بين الدولة اللبنانية وبين سلاح "حزب الله" والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات.

4. تراجع حاد في مستويات المعيشة في العراق ولبنان والأراضي الفلسطينية

تعرّضت المجتمعات الثلاثة في العقدين الأخيرين إلى هزات عنيفة حوّلتها إلى مجتمعات على درجة عالية من افتقار المواطن إلى الأمن الشخصي والوظيفي والغذائي والقدرة على التخطيط المستقبلي. في العراق، تعرّضت فئات واسعة من المواطنين إلى معاناة حقيقة خلال حرب الثماني سنوات مع إيران (من 1980 إلى 1988) وفي عدد ضحايا الحرب. واشتدت حدّة هذه المعاناة والانحدار الحاد في مستويات المعيشة بعد فرض الحصار الدولي على العراق على أثر حرب الخليج الثانية (1991)، واستمرت هذه المعاناة من خلال تدنّي مستويات المعيشة إلى مابعد احتلال العراق في العام 2003. وشهدت فترة التسعينيات والعقد الراهن إفقاراً لمعظم فئات الشعب، وتهجيراً وتطهيراً طائفياً، وانكماشاً حاداً في حجم الطبقة الوسطى، وتراجعاً في وضع العراق من دولة كان اقتصادها من أكثر اقتصاديات المنطقة تطوراً في بداية الثمانينيات إلى دولة باتت عشية الغزو الأميركي – البريطاني من أكثر بلدان العالم فقراً وتخلفاً.

في لبنان، عرف المواطنون خلال الحرب الأهلية (1975 – 1990) التهجير والقصف العشوائي والقتل على الهوية، وخلق المعازل الطائفية. وخضع جنوب لبنان ابتداء من العام 1978 وحتى العام 2000 إلى احتلال عسكري إسرائيلي، وشهدت بيروت حصاراً واجتياحاً إسرائيليين في العام 1982 (خرجت على أثره من لبنان قوات منظمة التحرير المتواجدة هناك منذ نهاية الستينيات). وفي صيف العام 2006، تعرّض لبنان إلى حرب

قاسية من قِبَلْ إسرائيل رداً على قيام "حزب الله" باختطاف جنديين إسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين. وترتّب على هذه الحرب تهجير وتدمير جديدين ومعاناة لفئات واسعة من السكان.

عاش سكان الضفة الغربية وقطاع غزة تقلبات درامية وهزات عنيفة في أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ أن تم فصل هاتين المنطقتين عنوة عن باقي أراضي فلسطين العام 1948، فوُضعت الأولى تحت الحكم الأردني والثانية تحت الحكم المصري، ثم أُعيد ربطهما مجدداً بعد الاحتلال الإسرائيلي لهما العام 1967. وترافق خضوع الضفة لغربية وقطاع غزة إلى الاحتلال الإسرائيلي مع صعود منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، ما وضع هذه المناطق في مركز الصراع بين منظمة التحرير وإسرائيل والأردن (حتى العام 1988 عندما فك الأردن ارتباطه بالضفة لغربية). لقد غيّر الربط القسري لهذه المناطق بالاقتصاد الإسرائيلي بنيتها الاقتصادية (تراجع الزراعة، الهجرة الواسعة، الاعتماد المتزايد على العمل داخل إسرائيل) والاجتماعية (نمو حجم الطبقة العاملة وهجرة متصلة للطبقة الوسطى – من الفنيين وأصحاب الاختصاص والتعليم العالي – إلى دول الخليج وأميركا الشمالية). وشهدت هذه المناطق تحوّلاً جديداً خلال الانتفاضة الأولى (بدأت في أواخر العام 1987) وبُعيد حرب الخليج (1991)، حيث باشرت إسرائيل بسياسة الإغلاق على الضفة والقطاع وإقامة الحواجز العسكرية داخلهما، وفرض قيود على العمل الفلسطيني في المشاريع والمرافق الإسرائيلية، مع مواصلة الاستيطان وتهويد القدس. هذه المتغيرات أثّرت سلباً على مستويات السكان المعيشية، بالإضافة إلى ما تسبّب به الاحتلال من حرمان من الاستقلال (الدولة) وتقرير المصير.

أوجد اتفاق أوسلو وإنشاء سلطة وطنية واقعاً جديداً في الضفة الغربية وقطاع غزة، كان مبرر وجودها التحوّل إلى دولة مستقلة ذات سيادة، وهو ما لم يتحقق، ما أطلق الانتفاضة الثانية (في أيلول/سبتمبر 2000) التي جوبهت من إسرائيل بسلسلة إجراءات متنوعة (أمنية وإدارية واستيطانية واقتصادية وبناء جدار الفصل)، كانت حصيلتها إضعاف السلطة الفلسطينية بشكل كبير وواضح. هذا الإضعاف ساهم في تقوية حركة "حماس" مقارنة مع حركة "فتح" بحكم اندماج الجسم الأكبر من الحركة في مؤسسات السلطة الفلسطينية (كما كان الحال بالنسبة إلى حزب "البعث" في العراق). ودفع غياب الأمان والإفقار وتراجع الاقتصاد أعداداً متزايدة من السكان، وتحديداً من الشباب المتعلم والكفاءات، إلى التفكير بالهجرة إلى الخارج والسعي إليها.

يشار كثيراً إلى الدور الذي تلعبه الطبقة الوسطى الحضرية في ترسيخ كيانات سياسية ديمقراطية، باعتبار أنها طبقة تميل إلى تشكيل انتماءات عابرة للطوائف والإثنيات والهويات المحلية، ولكونها قادرة – بحكم امتلاكها

لرأسمال ثقافي (متمثّل في تمتّعها بالتعليم العالي والمهارات الخاصة) – على التحرّر من "سطوة الدولة".[xix] صحيح أن الطبقة الوسطى الحديثة تحتل مواقع مفصلية في مؤسسات مختلفة (حكومية واقتصادية وثقافية وإدارية وإعلامية وتعليمية، وغيرها) بحكم ما تملكه من قدرات ضرورية لإدارة دولة حديثة واقتصاد عصري، لكنها تبقى طبقة مجزأة من حيث مصادر تشغيلها (القطاع الخاص والقطاع العام ومجالات المهن الحرة، ومؤسسات المجتمع المدني من اتحادات وأحزاب ومنظمات مجتمع مدني)، ومن حيث توجهاتها السياسية و الإديولوجية. وهي في كل الأحوال طبقة سريعة التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية والأمنية وأكثر قدرة من غيرها على التنقل والحراك وتحديداً في حالات الحصار والاحتلال والحروب الأهلية. وفي الوقت نفسه، فإن فئات غير صغيرة منها تكون معرضة إلى العنف من قِبَلْ جهات يهمّها شل عمل المؤسسات والمرافق المدنية والحكومية. ما يمكن استخلاصه هو أن وجود طبقة وسطى حديثة واسعة يشكّل مؤشراً واضحاً على وجود مجتمع حضري حيوي وعلى حضور فاعل لمؤسسات الدولة والاقتصاد، ومؤشراً على فعالية الحقل الثقافي. أي أن وجود طبقة وسطى حيوية هو نتيجة وجود دولة مقتدرة ومستقرة واقتصاد حيوي أكثر من أنها سبب في هذه وذاك. مع ذلك، يمكن القول أن وجود طبقة وسطى حديثة واسعة، يوفّر العناصر الضرورية لإدارة دولة واقتصاد حديثين ولمجتمع مدني ديناميكي، في حال توفّرت الشروط الضرورية الأخرى لذلك.

قد يكون أحد أسباب تراجع الأحزاب العلمانية (القومية والليبرالية واليسارية) في المجتمعات الثلاثة ليس ضمور الطبقة الوسطى (التي تتوزع في انتماءاتها السياسية و الإديولوجية على الطيف السياسي بكامله تقريباً) بل انحسار فعالية التضامنيات الأفقية (كالاتحادات والنقابات والأحزاب ذات البرامج والقواعد الوطنية) القائمة على مصالح ومنافع مشتركة وليس على هويات أولية موروثة، من جانب، وعلى ضعف الدولة المدنية من جانب آخر. كما قد يكون أحد أسباب تنامي الأحزاب الإسلامية قدرتها على تجنيد أصوات النساء بحكم تركيزها على التقاليد والدين والعشيرة ورموزهما والقيم الذكورية السائدة في المجتمعات الفقيرة. التقلبات التي شهدتها المجتمعات الثلاثة ساهمت في إضعاف الدولة أو السلطة المركزية، وفي تعريض فئات واسعة من المجتمع إلى حالات من عدم الاستقرار والتراجع في مستويات المعيشة، ما قوّى التضامنيات الأولية (جمعيات خيرية محلية، تضامنيات عشائرية، الاعتماد على ما توفّره الأحزاب السياسية من خدمات) على حساب التضامنيات الأفقية. باختصار، ساهمت الهزات والتقلبات التي مرّت على المجتمعات في انكشاف الحقل السياسي وفي خلخلة درجة اندماج المجتمع.

5. اتساع فوارق الثروة والدخل

يسود توزيع الثروة والدخل داخل المجتمعات الثلاثة (كغيرها في المنطقة وخارجها) فروق واسعة. وهي فروق أخذت مضامين استقطابية بسبب ترافقها مع شعور بالتهميش السياسي وارتباطها بهوية أولية (طائفية أو إثنية أومذهبية أوجهوية). نجد شيئاً من هذا القبيل في ما يخص شيعة العراق قبل الاحتلال بدليل تمرّد الشيعة العام 1991، وبدليل ضعف تمثيل المحافظات الشيعية (والكردية) في قمة النظام السياسي السابق واعتماده على نخبة قرابية ومحلية ضيقة، واحتكاره توزيع عائدات الثروة النفطية. ونجد شيئاً مشابها بين الشيعة في مدينة "الصدر" ("الثورة" سابقاً) في بغداد (وإن جرت حالياً مساعٍ لإدخال شرائح منهم في اقتصاد المشاريع الصغيرة لتحسين أوضاعهم المعيشية)، ونجده في عشوائيات مدينة البصرة. كما ساد وضع مشابه في مناطق كردية حتى العام 1991. وقد يكون هذا أحد محرّكات مساعي حكومة إقليم كردستان لتأمين أكبر قدر من الاستقلالية عن الحكومة المركزية. وبعد الاجتياح الأميركي للعراق وتفكّك الدولة ونشوء أحزاب طائفية، انتقل الإحساس بالتهميش إلى فئات واسعة من السنّة.

الإحساس بالحرمان عرفته أيضاً شرائح واسعة من الشيعة في لبنان، وهو ربما وراء تسمية الحركة التي قادها الإمام موسى الصدر في السبعينيات بحركة "المحرومين". ويعتبر "حزب الله" أن الشيعة في لبنان تحملوا كطائفة معاناة خاصة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان وبحكم ما بدا من تقاطع بين الوضع الطبقي وبين الوضع الطائفي. وتشير تقارير صحافية، إلى أن فئات واسعة من الشيعة تعتبر أنها كانت الطائفة الأكثر تضحية في تحرير لبنان من الاحتلال الإسرائيلي، وهي لذا غير مستعدة لعودة أبنائها إلى "مسّاحي أحذية".

نجد الشعور بالحرمان بين أبناء الأحياء الفقيرة في مدينة طرابلس، وقد يكون هذا أحد حيثيات الاشتباكات المسلحة التي اندلعت في العام 2008 بين باب التبانة (السنّية)، وبين بعل محسن (العلوية). لكن، تجدر الإشارة إلى أن الفروق الواسعة في توزيع الثروة والدخل وفرص العمل في لبنان تخص مناطق معيّنة أكثر مما تخص طائفة بعينها. فعند مقارنة حصص المناطق اللبنانية من نسبة الأسر المتواجدة تحت خط الفقر يظهر التالي: في العام 2004، كانت النسبة في بيروت 9.3 في المئة و 16.2 في المئة في جبل لبنان، مقابل 46.4 في المئة في محافظة النبطية و37.7 في المئة في محافظة البقاع و37.3 في المئة في الجنوب و31.2 في المئة في الشمال، وهي معدلات لم تشهد تغييراً يُذكر منذ العام 1995. وتصل معدلات الفقر في المخيمات الفلسطينية في لبنان وفي ضواحي بيروت الجنوبية إلى 60 في المئة.[xx]

لم تبقَ أوضاع الطوائف في لبنان والعراق من دون حراك منذ السبعينيات والثمانينيات. فقد دخلت على أوضاعها الاقتصادية والتعليمية والديموغرافية في العقود الثلاثة الأخيرة تحوّلات هامة. أحد أبرز هذه التحوّلات ما رصدناه أعلاه من ظهور تنظيمات سياسية شيعية فرضت حضورها على الحقلين السياسيين اللبناني والعراقي. لكن نظام المحاصصة الطائفية وضع قيوداً على التعبيرات السياسية للتحوّل في ميزان القوى المحلية بين الطوائف والإثنيات، ما ولّد (ومن المتوقع أن يولّد)، بشكل دوري، احتقانات في النظام السياسي. فعلى سبيل التوضيح، تم التوصّل إلى اتفاق الدوحة، كما يقول أحد المعلقين، "تحت سقفين لم يكن في وسع أي حلّ أن يتجاوز أحدهما أو الاثنين معاً: سقف سعودي طلب حلاً يتمسّك باتفاق الطائف ويحافظ على الصلاحيات الدستورية المنصوص عليها فيه، في إشارة صريحة إلى رفض الاعتراف بأي نتائج سياسية مباشرة لما نشأ عن أحداث بيروت (7 أيار/مايو 2008) تطاول الدستور واتفاق الطائف أو تفتح باب سجال في "المثالثة" (أي التقاسم المتساوي بين الطوائف الثلاث (المسيحية، والسنة والشيعة)؛ وسقف سوري أصرّ على عدم التعرّض إلى سلاح حزب الله. وهو ما انتهى إليه اتفاق الدوحة بالتزامه المطلبين معاً".[xxi]

أبعد غياب تكوين طائفي يُذكر بين فلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة (كما في الشتات) وغلبة الثقافة العلمانية على الحقل السياسي الفلسطيني حتى عقد التسعينيات، إمكانية ظهور نظام محاصصة طائفية في الحقل السياسي الفلسطيني. كما جعل الاحتلال الاستيطاني المديد لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة الفرق الأهم في توزيع الثروة والدخل والسلطة هو الفرق القائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهو فرق ظاهر للعيان بحكم كثافة الاستيطان في الضفة الغربية وكثافة العمل الفلسطيني (حتى أواخر التسعينيات) داخل إسرائيل. والعديد من الأسر الفلسطينية كان حتى الانتفاضة الأولى، وبشكل أقل نسبياً حتى الانتفاضة الثانية، يقوم بالتردد على المدن الإسرائيلية لأغراض التسوّق وزيارة المدن والمواقع الفلسطينية. الفرق الشاسع بين مستوى الحياة (والدخل) في إسرائيل وبين مثيله في الضفة والقطاع كان بمثابة مجال المقارنة الأول لدى فلسطينيي الضفة والقطاع، من دون أن يقلل هذا من أهمية الفروق في مستويات المعيشة بين الضفة الغربية وبين قطاع غزة، كما بين شمال وجنوب الضفة من جهة ووسطها من جهة أخرى، أومن أهمية الفروق بين المدن من جانب والقرى والمخيّمات من جانب آخر. في العام 2007، بلغت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر (وفقاً لقياس الاستهلاك الفعلي) في الضفة الغربية 19.1 في المئة مقابل 51.8 في المئة في قطاع غزة.[xxii] كما انتاب، وينتاب، سكان قطاع غزة شعور قوي بوجود نظرة استعلائية تجاههم من قِبَلْ أهالي الضفة الغربية. وقد يكون وضع قطاع غزة المحاصَر وشديد الاكتظاظ وذي المعدلات العالية من الفقر والبطالة وإحساس سكانه بالغبن والاستهداف من العوامل التي سهّلت سيطرة حركة "حماس" عليه. كما شكّل تفشّي الزبائنية داخل أجهزة السلطة التي استأثرت حركة "فتح" بها حتى بداية العام 2006، مادة للتعبئة السياسية من قِبَلْ حركة "حماس".

يدفع عجز الدولة أوالسلطة الوطنية عن تأمين الحدود الدنيا من الرعاية الاجتماعية والخدمات الأساسية إلى تقدّم مؤسسات وزعامات طائفية أو إثنية وعشائرية أو تنظيمات وقيادات سياسية للقيام بهذه المهمات، ما يقوّي الانتماءات الطائفية و الإثنية والمحلية على حساب حقوق المواطنة والانتماء الوطني. ومع تراجع دور مؤسسات الدولة، يزيد الاعتماد على الخدمات الإغاثية والاجتماعية التي تقدّمها التنظيمات السياسية والمؤسسات الطائفية والخيرية والدولية، ما يزيد من تهميش مؤسسات الدولة والسلطة المركزية. كما يجد المواطن نفسه أكثر اضطراراً إلى اللجوء إلى القضاء العشائري أو اللجوء إلى القيادات الحزبية والزعامات الطائفية بدلاً من مؤسسات الدولة الغائبة. في الحالات الثلاث، تلاحَظ السمة الريعية للمؤسسات الدولاتية، وهي سمة تعفي السلطة من الاعتماد على الاستقطاعات الضريبية الضرورية (مقارنة بالدول غير الريعية) من المواطنين بحكم اعتمادها على العائدات النفطية (العراق) أو على المساعدات الخارجية (السلطة الفلسطينية) أو على التحويلات الخارجية (لبنان). في حالة لبنان، بلغ معدل هذه التحويلات خمسة بلايين دولار سنوياً في السنوات الأخيرة (شكلت 22.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006).[xxiii] وفي العراق، شكّلت عائدات النفط 90 في المئة من موارد الموازنة العراقية، ووصل معدل التضخم العام 2006 إلى رقم قياسي بلغ 53 في المئة.[xxiv] وباتت السلطة الفلسطينية غير قادرة على الاستمرار طويلاً من دون مساعدات خارجية.

تتميز الاقتصاديات الثلاثة بضعف قطاعاتها المنتجة (الزراعة والصناعة والبناء)، إذ لاتزيد حصة هذه مجتمعة عن ثلث مجمل الناتج المحلي في كل من الاقتصاديات الثلاثة. كما يُلحظ تضخم في حجم القطاع الحكومي. ففي العراق، بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي من مجمل القوى العاملة 31 في المئة العام 2006، وبلغت في مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية 23 في المئة في العام نفسه، ونحو 13 في المئة في القطاع الحكومي اللبناني العام 2004.[xxv] لكن هذه النسب لا تشمل المتفرغين في مؤسسات وأجهزة التنظيمات والأحزاب السياسية في المجتمعات الثلاثة. كما سجّلت المجتمعات الثلاثة نسباً عالية من البطالة تجاوزت في السنوات الأخيرة 20 في المئة من القوى العاملة. وفي الحالات الثلاث، شكّلت الزبائنية (القائمة على تسييس الوظيفة العامة بحيث تقوم على الولاء السياسي والانتماء الطائفي)، إحدى أهم آليات إعادة إنتاج أنظمة الحكم فيها. كما شهدت المجتمعات الثلاثة معدلات هجرة واسعة (نسبياً) إلى الخارج. ضعف القطاعات الإنتاجية والسمة الريعية ليستا من السمات التي تنفرد بها المجتمعات المستقطبة أو المنقسمة عمودياً. لكنها، مع سمات أخرى، مؤشر قوي على ضعف تكويني للاقتصاد الوطني وعلى هشاشته أمام التقلبات الاقتصادية والسياسية. بتعبير آخر، يشكّل ضعف الاقتصاد الوطني عاملاً مساعداً في تعزيز انكشاف الحقل السياسي الوطني، وفي تنامي فرص الاستقطاب الحاد.

خاتمة

تتطلب مواجهة أسباب الاستقطاب الحاد، وبالتالي عوامل التفجّر الداخلي، أول ما تتطلب سياسات تستهدف تقوية مؤسسات الدولة أو السلطة الوطنية، بكل ما يستدعيه هذا من تعزيز حكم القانون والمواطنة، وقيام أحزاب وطنية (بمعنى أحزاب عابرة للهويات الطائفية و الإثنية و الجهوية والعشائرية)، وتعزيز حكم القانون ومساواة المواطنين أمام القانون بعض النظر عن الهويات الأولية و الجهوية أو النوع الاجتماعي. ولأن من العوامل الرئيسة المولّدة للاستقطاب الحاد ضعف الدولة الوطنية والتدخلات الخارجية المباشرة المعززة للانقسام الداخلي الحاد، فإن تقوية الدولة يستدعي اعتماد سياسات تقوم على إنهاء السيطرة الخارجية (بأشكالها العسكرية والسياسية والاقتصادية) ووقف التدخل المباشر في الحياة السياسية للمجتمعات الثلاثة من القوى الإقليمية والدولية واحترام السيادة الوطنية.

ثمة جملة من السياسيات التي تساهم في تعزيز مؤسسات الدولة الوطنية و دقرطتها، والتي تعزز في الوقت نفسه ممارسة الدولة للسيادة على أرضها الإقليمية:

– تشجيع الأحزاب والقوى السياسية على التوصّل إلى فهم مشترك للوظيفة الرئيسة للانتخابات العامة (البرلمانية والرئاسية) في كل مرة يحين فيها موعد هذه الانتخابات، مع الأخذ بعين الاعتبار الظرف المحلي والإقليمي والدولي الذي يحيط بالانتخابات، وما يترتب على البرلمان والحكومة المنتخبَين من مسؤوليات إزاء تعزيز استقلالية الدولة وسيادتها وتقوية مؤسساتها وبنيتها الديمقراطية والوقوف في وجه التدخلات الخارجية. من المهم أن يتولى البرلمان أو المجلس التشريعي، بصفته مؤسسة منتخبة تتمتع بشرعية ديمقراطية، مهمة حل الخلافات السياسية بين الكتل المتصارعة بشكل ديمقراطي، وبما يحول دون تفجّر الصراع العنفي في المجتمع وشل المؤسسات الوطنية. وتبرز الحاجة إلى مثل هذا الدور، بشكل خاص، في الدول التي يعتمد نظام الحكم فيها نظاماً رئاسياً – برلمانياً، حيث ثمة ميل أكبر لازدواجية السلطة (بين المجلس الوزاري وبين مؤسسة الرئاسة).

– ثمة حاجة إلى مجابهة مساعي اختزال الديمقراطية إلى مجرّد عملية انتخابية دورية، وتكريس المفهوم الذي يربط الديمقراطية بحقوق وواجبات المواطن ويفصل بين سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية)، كما يؤسسها على الحقوق المدنية بما فيها الحق في ممارسة الشعائر الدينية والحق في حرية

التعبير والتفكير، وفي تشكيل والانتماء إلى الأحزاب والاتحادات والنقابات والنوادي والجمعيات المختلفة. أي، مطلوب إبراز ارتباط الديمقراطية بقيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية مجتمعة. وهنا تبرز أهمية تشجيع النقابات والاتحادات والحركات الاجتماعية المشكّلة طوعياً وعلى أساس الهوية الوطنية.

– في الحالات الثلاث، ثمة حاجة إلى إعادة النظر في قوانين الانتخابات باتجاه قوانين تعتمد التمثيل النسبي والدائرة الواحدة (على صعيد الوطن)، لتشجيع الأحزاب والتكتلات السياسية العابرة للهويات الطائفية والإثنية والمذهبية والعشائرية والجهوية.

– في أطار تقوية الدولة الوطنية وإضعاف آليات تسييس الهويات الإرثية والمحلية، من الضروري أن تعتمد الحكومات المركزية خطط تنموية متوازنة لمعالجة الأشكال الفاقعة من اللامساواة في توزيع الثروة والدخل على الصعيد الوطني، ولتقليص الفجوات بين المناطق، واعتماد سياسة مكافحة الفقر والعوز، واعتماد الدولة لأنظمة الرعاية الاجتماعية، تقلّص من اعتماد المواطن على التضامنيات القرابية والطائفية والإثنية. ومن الواضح أن الفروع الإنتاجية الضعيفة في الاقتصاديات الثلاثة بحاجة إلى محفزات وتنشيط في سياق تجسير الفجوات بين المناطق وتقليص معدلات الفقر والبطالة.

– في المجتمعات الثلاثة، لا يستطيع أي من الأحزاب والحركات أو الكتل السياسية الرئيسة المتصارعة الحكم وحده بمعزل عن مشاركة القوى الأخرى. كما لا يستطيع أي طرف الاضطلاع بمفرده بمهمة بناء دولة وطنية ديمقراطية. يسري هذا على العراق، حيث لا يستطيع أي من ممثلي الشيعة أو السنّة أو الأكراد التفرد بالحكم أو بناء مؤسسات دولة ديمقراطية مستقلة. كما ينطبق على لبنان، حيث لا يستطيع أي من ممثلي السنّة أو الشيعة أو الطوائف المسيحية التفرد في الحكم أو بناء دولة القانون والمؤسسات. كما يسري على الحالة الفلسطينية، حيث يدور الصراع بين حركة فتح" وبين حركة "حماس" من دون أن يكون بمقدور أي من الحركتين السيطرة على سلطة الحكم الذاتي أو مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، أو إقامة دولة فلسطينية مستقلة. من هنا، يتوجب تشجيع الحوار الوطني ودفعه باتجاه أولويات كل حقل من الحقول السياسية الثلاثة، والمتمثلة في: الانخراط في بناء الدولة اللبنانية ذات السيادة على أسس ديمقراطية وغير طائفة تصون حقوق الأقليات وتحترم التعددية (وفق نصوص الدستور اللبناني)؛ وحماية استقلال العراق وسيادته على أرضه وصيانة حقوق الأقليات والتعددية الدينية والطائفية والمذهبية والإثنية في إطار الدولة الواحدة؛ وإقامة الدولة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية المستقلة وصيانة الحقوق الوطنية الفلسطينية عل أساس قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة.

[i] يبرز ضمور أو ضعف الدولة الوطنية في شلل أو غياب دور المؤسسات الوطنية. ظهر هذا، على سبيل المثال، في الشلل الذي أصاب دور المجلس النيابي اللبناني خلال فترة الأزمة (2007 – أيار/مايو 2008)، وبان في غياب مؤسسة الرئاسة اللبنانية لأشهر طويلة، وفي الطعن بشرعية مجلس الوزراء بعد انسحاب وزراء الشيعة منه. ونجد حالة شبيهة في تعطيل دور المجلس التشريعي الفلسطيني بعد فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الثاني من العام 2006، وفي انقسام السلطة الفلسطينية إلى حكومتين واحدة للضفة الغربية والأخرى لقطاع غزة في العام 2007. وبان في غياب دور مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية كمؤسسة وطنية ممثلة لكل الفلسطينيين منذ منتصف التسعينيات. كما نجده في تعثر ممارسة البرلمان العراقي لدوره التشريعي إزاء قضايا هامة (قانون النفط والغاز، قانون الانتخابات المحلية، ومراجعة الدستور المقر عام 2005)، وفي مقاطعة قوى سياسية ذات وزن برلماني للحكومة. كما نجده في نظام "فيتو" الأقليات المعمول به حاليا في العراق، والذي يستخدم – حسب رأي بعض المراقبين – لضمان هيمنة الأحزاب الحاكمة في العراق، وليس لحماية المصالح الفعلية للأقليات.

[ii] أنظر/ي: معهد الدراسات الاستراتيجية، ديناميكيات النزاع في العراق، بيروت، 2007، أنظر هامش 60 صفحة 61.

[iii] أنظر/ي:

Sadegh Zibakalam, “Dichotomy of Iran’s Strategy in Iraq”, in bitterlemons-internatuional.org, Thoughts on a Future Iraq, Edition 34, Vol. 6, August 2008.

[iv] يرى بعض المحللين أن انسحاب سورية ولّد صراعاً على إعادة تشكيل الحقل السياسي اللبناني عبّر عنها جوزيف سماحة كالتالي (الأخبار، 2007/1/5، " اتفاق الطائف": صفائح تكتونية"): "إذا قرأنا الصراعات الدائرة حالياً بين هذه الأطراف نلاحظ، بسهولة، أنها تدور على عناوين ما سمّيناه "الحقل السياسي اللبناني الذي صادر الدور السوري الحيّز الأكبر منه": الموقع الإقليمي، السياسة الخارجية، التوازنات الداخلية، الصلاحيات، التعيينات، المؤسسات الأمنية وغيرها، التوجّه الاقتصادي الإجمالي.. إن ما كان احتكاراً أصبح مشاعاً. سقط السياج من حول "الحقل السياسي" فاقتحمته قوى تتمتع بميزتين، الأولى أنها قوى مركزية جداً في الحياة العامة اللبنانية، الثانية أنها قوى تدخل إلى هذا الحقل للمرة الأولى في تاريخها محاولة تحديد موقعها في المتن بعد أن عاشت، لسنوات، على الهامش".

[v] كمثال، نجد هذا في التخوف الذي عبّر عنه رئيس برلمان إقليم كردستان في أيلول/سبتمبر 2008 من تسلح الجيش العراقي بسلاح ثقيل، يفسره الصراع على الصلاحيات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة إقليم كردستان والذي حال دون إقرار مشروع قانون النفط والغاز الموجود في أدراج البرلمان العراقي منذ أوائل العام 2006. ويفسّر كذلك تبادل "الائتلاف العراقي الموحّد" وحكومة كردستان الاتهامات بالمسؤولية عن تأخير إقرار

القانون. ويُذكر في هذا السياق أن إقليم كردستان يحصل على 17 في المئة من عائدات النفط والغاز (وهي نسبة تفوق نسبة الأكراد من مجموع السكان المقدرة بنحو 13 في المئة) منذ عهد الحاكم الأميركي بول بريمير.

[vi] في السياق نفسه، يمكن قراءة دلالات بروز مصطلح "قوى 22 تموز/يوليو" الذي جرى تداوله في البرلمان العراقي من قوى تنتمي إلى كتل برلمانية متباينة طائفياً وإثنياً على خلفية الانقسام الحاد في الموقف الذي تشكّل بعد إقرار البرلمان قانون انتخاب مجالس المحافظات (في 22 تموز/يوليو 2008) والذي تضمّن ترتيبات خاصة بمدينة كركوك خلافاً لرأي قادة القوى الأربع المسيطرة على الحكومة. فمصطلح "قوى 22 تموز/يوليو" أُطلق على الكتل والمجموعات البرلمانية التي صوّتت لصالح قانون الانتخابات وتضم نواباً من "القائمة العراقية" (25 نائباً)، والتيار الصدري (30 نائباً)، و"جبهة التوافق" (44 نائباً)، وحزب "الفضيلة" (15 نائباً)، و"الجبهة العراقية للحوار الوطني" (15 نائباً)، ونواباً من كتل أخرى (ما مجموعه 12 نائباً) من أصل 275 نائباً في البرلمان.

[vii] لأخذ صورة على التحوّلات في الحقل السياسي الفلسطيني منذ نشوء منظمة التحرير وحتى الانتخابات التشريعية وفوز حركة "حماس" في كانون الثاني/يناير 2006، راجع/ي: جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو، رام الله وبيروت؛ مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ومؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2006. وكذلك؛

Khan, M. et al, (eds.), State Formation in Palestine. London: RoutledgeCurzon. 2004.

[viii] لأخذ صورة عن تاريخ لبنان الحديث والتحوّلات التي شهدها منذ تأسيس الإمارة وحتى اتفاق الطائف، راجع/ي: فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة وحتى اتفاق الطائف، بيروت؛ رياض الريس للكتب والنشر، 2008. وكذلك؛ المركز اللبناني للدراسات، قضايا المواطنة في لبنان، أبعاد وتحديات راهنة، بيروت، 2004. وكتاب؛ سمير قصير، تاريخ بيروت، بيروت؛ دار النهار، 2003. وحول تدخّل الولايات المتحدة المبكر في المنطقة ووقعه السياسي المحلي، أنظر:

Irene Gendzier, United States Intervention in Lebanon and the Middle East, 1945-1958, New York; Columbia University Press, 1977.

[ix] لتشكيل رؤية حول أحداث العراق منذ انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية، راجع/ي:

مجموعة من الباحثين، استراتيجية التدمير؛ آليات الاحتلال الأميركي للعراق ونتائجه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.

مجموعة من الباحثين، استراتيجية التدمير؛ الاحتلال الأميركي للعراق: المشهد الأخير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.

فالح عبد الجبار، المجتمع المدني في عراق ما بعد الحرب، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد –بيروت، 2006.

فريق أبحاث، ديناميكية النزاع في العراق (تقييم استراتيجي)، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، أربيل، بيروت، 2007.

حسن كريم وآخرون، إشكالية الديمقراطية في المجتمعات المتعددة: لبنان والعراق، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007.

وكذلك؛

Thabit A J Abdullah, Dictatorship, Imperialism and Chaos since 1989. Nova Scotia; Fernwood Publishing and London/New York; Zed Books, 2006.

[x] على سبيل المثال، تشكّل "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" الذي نشأ في إيران عام 1982 (غيّر اسمه لاحقاً ليصبح "المجلس الأعلى الإسلامي العراقي")، والذي أصبح مشاركاً في الحكومة. كما دخل الحقل السياسي تنظيمات نشأت في العراق بعد الاحتلال مثل التيار الصدري و"حزب الفضيلة" وكلاهما ممثَّل في البرلمان (الأول بثلاثين مقعداً والثاني بخمسة عشر مقعداً). وهناك تنظيمات نشأت في فترات مبكرة في العراق كالحزب الشيوعي العراقي الذي بدأ نشاطه في الأربعينيات، وحزب البعث الذي تأسس في العراق في أوائل الخمسينيات قبل سقوط النظام الملكي في العام 1958، و"الحزب الإسلامي العراقي" الذي نشأ في ستينيات القرن الماضي وشارك بعد الاحتلال الأميركي للعراق في "مجلس الحكم الانتقالي" وفي الحكومة المؤقتة، وأصبح أمينه العام نائباً لرئيس الجمهورية، وعضواً قيادياً في "جبهة التوافق" العراقية. كما يشهد الحقل نشاطاً لتنظيمات نشأت في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي لكنها اضطُرت إلى اللجوء إلى العمل السري و/أو الهجرة بسبب قمع النظام السابق (منها حزب "الدعوة" والحزب الشيوعي).

[xi] أنظر/ي مقال بهاء أبو كروم المعنون "سورية "الجديدة" بين التزام شروط كولن باول ومنازعة "حزب الله"... "دوره الإقليمي"، الحياة، 2008/7/31.

[xii] نقولا ناصيف، "مصالحة الصور تنأى عن ربيع 2009: لا تماس انتخابياً سنياً – شيعياً"، الأخبار، 2008/9/27.

[xiii] أنظر/ي: نقولا ناصيف، "أبواب انتخابات 2009 يفتحها الاشتباك المسيحي باكرا"، الأخبار، 2008/9/23.

[xiv] تشكّل مجلس الحكم الانتقالي من 13 شخصية شيعية، وخمس شخصيات عربية سنّية، وخمس شخصيات سنّية كردية، وحظيت الأقليات (التركمان والمسيحيين) بمقعدين.

[xv] أنظر/ي: سعد عبد الرازق حسين، "دور فقراء المدن في العملية الديمقراطية في العراق"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر عنوانه "الانتخابات والتحوّلات الديمقراطية في العالم العربي خطوة إلى الأمام أم خطوة إلى الوراء"، بتنظيم من مركز القدس للدراسات السياسية ومؤسسة كونراد أديناوير في عمان بتاريخ 26–27 شباط/فبراير 2008.

[xvi] أنظر/ي: د. وحيد عبد المجيد،، "العرب وديمقراطية الحرب الأهلية!" (صحيفة الأهرام، 2008/4/22).

[xvii] رئيس الجمهورية (وهو منصب تشريفي إلى حد كبير) كردي (جلال الطالباني، وهو رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني)، ورئيس الوزراء شيعي (نوري المالكي، وهو من قيادات "حزب الدعوة الإسلامي" الشيعي) ، وله سلطات تنفيذية واسعة ويشغل موقع القائد العام للقوات المسلحة العراقية، ورئيس البرلمان سنّي (وهو منصب مؤثّر، بحكم الدور الهام للبرلمان في الحياة السياسية والتشريعية في العراق ويشغله محمود المشهداني، وهو من "جبهة التوافق" السنّية). هناك نائبان لرئيس الجمهورية العراقية أحدهما سنّي والآخر شيعي.

[xviii] في حالة التنظيمات السياسية الشيعية قد يتباين الموقف حسب فتاوى المرجعية الدينية. فعلى سبيل المثال، يعارض السيستاني، وهو من أكبر المرجعيات الشيعية في العراق (النجف)، نظرية آية الله الخميني حول ولاية الفقيه، ويزكي الحكم الديمقراطي بشرط أن يُستشار رجال الدين في القضايا الهامة. وهذا يختلف عن موقف المرجعيات الدينية الإيرانية (قم). ويعارض السيستاني الفيدرالية ويؤيد شكلاً من أشكال حكم الأكثرية. وكان قد أكّد حرصه على عدم "المس بسيادة العراق" في الصيغة النهائية للاتفاق الأمني بين بغداد وواشنطن. كما نعثر على أكثر من موقف تجاه القضية الواحدة بين الأحزاب الدينية السنّية.

[xix] أنظر/ي: معهد الدراسات الاستراتيجية، تأليف فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – أربيل – بيروت، 2007. وأنظر افتتاحية الحياة (مقال بقلم جميل الذبياني، تحت عنوان "خطورة تآكل الطبقة الوسطى")، حيث يقول: "تُعتبر الطبقة الوسطى تاريخياً صمام الأمان لأي مجتمع بشري، وكلما ازداد عدد هذه الطبقة وحجمها، كلما شكّلت مصدراً مهماً للاعتدال والأمن والأمان المجتمعي... الأكيد أنه كلما كانت الطبقة الوسطى هي الأكثر عدداً بين طبقات المجتمع، فإن المستقبل سيكون واعداً وقادراً على بناء الإنسان وخلق تنمية متوازنة...".

[xx] أنظر/ي: خليل جبارة وجاد شعبان، "التنمية في المجتمع المنقسم؛ رؤية مغايرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في لبنان". مجلة أبعاد، العدد 11، آذار/مارس 2007. يصف المقال الاقتصاد اللبناني بالاقتصاد الريعي كونه يعتمد إلى حد كبير على الموارد الخارجية وليس على العائدات الضريبية، أي على الاستثمارات والحوالات، حيث تحوّل لبنان العام 2006، حسب الباحثين المذكورين، إلى أكبر متلقّ للتحويلات في الشرق الأوسط. أنظر كذلك: روجيه نسناس، نهوض لبنان؛ نحو رؤية اقتصادية اجتماعية، بيروت، دار النهار، 2007.

[xxi] نقولا ناصيف، "اتفاق الدوحة تحت سقفي الرياض ودمشق: لايمس الطائف ولا السلاح"، الأخبار، 2008/8/23.

[xxii] لأخذ فكرة عن التفاوت بين قطاع غزة والضفة الغربية وبين المدن والقرى والمخيمات، أنظر/ي: التقارير الدورية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول البطالة (بلغ في العام 2007 مايعادل 18 في المئة في الضفة الغربية، و30 في المئة في قطاع غزة) ومعدلات الأجور ومستويات الفقر في مناطق السلطة الفلسطينية. أنظر تقرير الفقر الصادر عن المؤتمر الصحافي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للإعلان عن معالم الفقر ومستويات المعيشة، بتاريخ 2008/6/26 (الموقع الإلكتروني: http://www.pcbs.gov.ps).

[xxiii] أنظر/ي:

World Bank, Migration and Remittances Factbook, Washington. 2008.
www.worldbank.org/prospects/migrationandremittances.

[xxiv] أنظر/ي: وليد خوري، "العراق تضخم قياسي"، الحياة، 2009/9/28 (صفحة11).

[xxv] أنظر/ي:

Middle East Report, No. 243, summer 2008 (op.cit)
ILO, Report of the September 2006 Multi-disciplinary Mission to Lebanon. Beirut, 2006 (p.4).
UNRWA, Prolongued Crisis in Occupied Palestinian Territories; Socio-economic Development in 2007. Report No.3, July 2008 (table 8).
Campell Robertson, “Iraq Private Sector Falters: Rolls of Government Soar”, The New York Times, August 10, 2008.